DROITS
EUROMED
RIGHTS

التقرير السنوي
للأورومتوسطية للحقوق
2023

حزيران/يونيو 2024

© EuroMed Rights 2024

جدول المحتويات

كملة افتتاحية للرئيس والمدير التنفيذي	4
لحمة عن الأورو-متوسطية للحقوق	6
الأهداف السياسية	8
الأهداف التنظيمية	28
لائحة الأعضاء	31
اللجنة التنفيذية	32
السكرتارية	34
لمحة عامة عن الوضع المالي	35
المانحون	36

حزيران/يونيو 2024

الأورو-متوسطية للحقوق،
شارع فيستيرغاد، رقم 16،
الطابق رقم 2، DK-1456،
كوبنهاغن، الدنمارك

رقم الهاتف: 00 17 64 32 45+
information@euromedrights.net
www.euromedrights.org

الببليوغرافية

العنوان: التقرير السنوي للأورو-متوسطية للحقوق عن حالة حقوق الإنسان لعام 2023
المؤلف: الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق
تاريخ الإصدار الأول: حزيران/يونيو 2024
عدد الصفحات: 38
الرقم المعياري الدولي للتقرير: EAN 9788792990996
لغة الإصدار الأصلية: الإنجليزية

كلمة افتتاحية

للرئيس والمدير التنفيذي

بحلول خريف عام 2023، بدا وكأن الاتجاهات الجيوسياسية التي أدت إلى خلق وضع طبيعي جديد في المنطقة الأورو-متوسطية على مدى العقود الماضية لم تتوقف عن الظهور. وقضت الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط على التطلعات التي انبثقت عن الربيع العربي الذي اجتاح المنطقة قبل عقد من الزمن. وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن الشروع في اتفاقيات تقضي بتطبيع العلاقات بين ممالك غنية في الخليج العربي وإسرائيل، بدأت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة بتطبيع علاقاتها هي الأخرى مع إسرائيل، فيما اعتبره المحللون على أنه تقويض لما تبقى من الجهود الإقليمية لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. ويبدو أن الحروب بالوكالة التي لا تنتهي، والتي استعرت بفعل التنافس بين القوى الوسطى الناشئة في منطقة الخليج العربي، خمد لهيبها خاصة بعد دخول إيران والسعودية في مرحلة البحث عن وفاق جديد. هذا ولم يكف الإتحاد الأوروبي ولا الدول الأوروبية العظمى عن زيادة مستوى تعاونها البراغماتي مع الحكومات الاستبدادية في منطقة جنوب المتوسط في محاولة للوفاء بوعود قطعتها لمواطنيها في اتباع سياسات تقضي بوقف تدفقات الهجرة وتركيز اهتمامها وتسخير مواردها في سبيل تعزيز قدراتها الدفاعية لصد أي عدوان أخر قد تشنه روسيا. وبالمختصر المفيد، فإن هذا النظام المبني على المصالح الذي نشأ في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي لم يأت إلا بالوبال على المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المؤيدين لإرساء مبادئ الديمقراطية.

وتواصل إسرائيل ارتكابها لجرائم حرب جسيمة في غزة بعد الهجوم العنيف الذي شنته حركة حماس في يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام المنصرم. ورجَّحت تقديرات محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية في العالم، أن ترتقي هذه الجرائم إلى مستوى أبشع الجرائم التي حدثت على الإطلاق، ألا وهي الإبادة الجماعية. الأمر الذي سيؤدي إلى قلب الوضع راسًا على عقب في أواخر العام الجاري. وفي ظل استمرار الحرب وارتفاع أعداد القتلى في صفوف المدنيين واتساع رقعة المجاعة التي

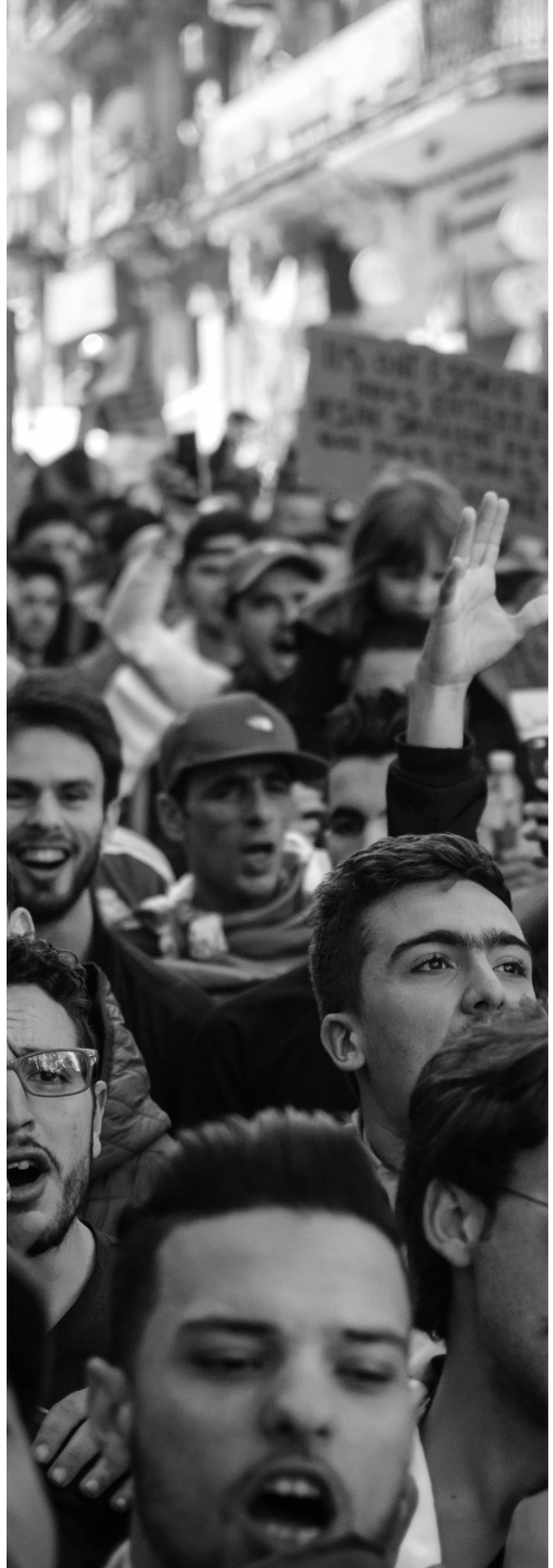

تسبب فيها الإنسان والمعاناة الإنسانية التي ما فتئت تدفع بالسكان إلى مستنقع الهاوية بعد أن طال أمد المعاناة من أسابيع إلى أشهر، تصدَّرت مسألة تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني جدول أعمال السياسة الخارجية، ليس في المنطقة وحسب، بل في العالم بأسره. وكان لطرح مسألة العدالة لفلسطين من جديد انعكاسات سياسية كبيرة. فيكفي هنا أن نشير إلى تجميد الدول لخططها الهادفة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولو إلى حين. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل ما برحنا أن رأينا شركاء إيران في المنطقة ووكلائها يحملون السلاح من جديد، ولو على نطاق محدود في أول الأمر. وأدى هذا الوضع إلى استنفار شعبي، لم يسبق له مثيل في المنطقة الأورو-متوسطية وخارجها، لنصرة تحقيق العدالة في فلسطين.

ومن المبكر تصور ما سيؤول إليه الوضع في ظل نظام إقليمي جديد، إلا أن بعض معالمه تبدو واضحة بما يكفي للحكم عليه. فالاتحاد الأوروبي وعدد من بلدانه الوازنة فقدت، ولو لبرهة، مصداقيتها بوصفها منارة للنضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. وذهبت الجهود التي تواصلت على مدار عام بأكمله لبناء شراكات وإقامة علاقات مع بلدان جنوب المتوسط أدراج الرياح، بعد أن سارع الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الرئيسية في أواخر العام المنصرم بتقديم الدعم الدبلوماسي والمادي والمعنوي لفائدة إسرائيل في حربها على الفلسطينيين، غير آبهة في ذلك للأدلة الدامغة التي تثبت وقوع جرائم حرب على نطاق واسع. إن إعادة الإعمار تتطلب وقتًا وموارد. وقد وجدت الحكومات الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأول مرة منذ زمن طويل، ضالتها في القضية الفلسطينية لزيادة نفوذها في الداخل. وتركت النُّخب السلطوية الباب مفتوحًا على مصراعيه وعملت خلسة على حشد التأييد الشعبي من خلال التظاهر بوقوفها في وجه إسرائيل وحلفائها الدوليين نصرةً لحقوق الشعب الفلسطيني. ومع أن القضية الفلسطينية ظلت لعقود في طي التجاهل والنسيان، إلا أن هذه النُّخب نجحت في الاستفادة من السخط الأخلاقي لدى الجماهير والغضب الناتج عن جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، بلا رادع، في غزة والضفة الغربية وتلك الجرائم التي ارتكبتها عام 1948. وفي المحصلة، أصبحت أوروبا شيئًا فشيئًا مكان يفتقر إلى الأمان، وبدأت تنغلق على ذاتها استعدادًا لشبح نشوب حرب بين القوى العظمى. وعمِلت أوروبا على تحصين حدودها وتقوية علاقاتها مع حلفائها الأمنيين، غير آبهة بأي شيء أخر سواء أتعلق الأمر بمسألة المهاجرين أو اللاجئين أو حتى بعلاقاتها مع حلفاء الأمس في حركة حقوق الإنسان. وإذا كان الوضع السائد في الماضي يبدو صعب المنال، فما بالك بالوضع الجديد الذي يتطلب الكثير من النضال والعمل ويعِد بانتصارات أقل، وإن تحقَّقت فستكون بشق الأنفس.

وفي أوقات كهذه، تبرز مهمتنا كمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية أكثر من أي وقت مضى. نعم، قد نعمل على مسألة الحماية أكثر من الترويج. غير أن جمعينا يعرف السبب وراء ذلك.

إن هذا التقرير السنوي ليعد خير دليل على ما قمنا به من دور خلال عام 2023، قبل أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعدها، لتقوية التعاون والتنسيق فيما بين المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل الضغط بشدة على صانعي القرار وحشد الدعم من خارج الدائرة الضيقة لأصدقائنا وحلفائنا. كلنا يعلم أنه لن يكون هناك ملاذ آمن في عام 2024، إلا أن هناك فرصًا كثيرةً أمامنا للوقوف بحزم في وجه التحديات ورفع مستوى الطموحات والنضال من أجل الدفاع عن قيمنا المشتركة.

ومن حسن الحظ أن تكون 2024 السنة التي تشهد عقد الجمعية العامة لشبكتنا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر في مدينة روما، والتي ستجمع، للمرة الأولى منذ ست سنوات، جميع أعضائنا وأصحاب المصلحة الرئيسيين. ونتطلع قدمًا إلى المشاركة في انتخاب لجنة تنفيذية جديدة ورئيس جديد، وفوق هذا التأكيد على إرادتنا المشتركة في التغلب على التحديات الماثلة أمام منظمتنا.

وديع الأسمر،
الرئيس

راسموس أليني‌وس بوسيروب،
المدير التنفيذي

لمحة عن الأورو-متوسطية للحقوق

الأورو-متوسطية للحقوق هي واحدة من أكبر الشبكات التي تضم تحت لوائها منظمات تعنى بمسألة حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية وأكثرها نشاطًا.

وتأسست الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق في 1997 وتضم تحت لوائها 68 منظمة موزعة على 30 بلدًا حول العالم. وتهدف الشبكة من خلال عملها إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في منطقتي جنوب المتوسط وشرقه وحمايتها، والتأثير على السياسات التي تنتهجها الجهات الفاعلة الرئيسية في أوروبا تجاه هذه القضايا.

رؤيتنا ومهمتنا

نبني، في الأورو-متوسطية للحقوق، رؤيتنا على ضرورة أن يتمتع الجميع في المنطقة الأورو-متوسطية للحقوق بحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتكمن مهمتنا في تقوية التعاون فيما بين منظمات حقوق الإنسان العاملة في جنوب المتوسط وشرقه وشماله، وكذا زيادة نفوذها داخل البلدان التي تنشط فيها وخارجها. وتتأتى هذه المهمة من خلال تهيئة الظروف للأعضاء من أجل وضع استراتيجيات مشتركة وخطط عمل، وكذا إيصال تحليلاتهم المشتركة وأراءهم لصانعي القرار وللرأي العام.

وتحدد الأورو-متوسطية للحقوق، بالإضافة إلى عملها المنتظم في القضايا المتعلقة ببلدان منطقتي جنوب المتوسط وشرقه، خمسة أهداف سياسية كبرى في استراتيجيتها للفترة 2022-2027:

- **تعزيز حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء.**
- **تحقيق تقدم في ميدان المساواة بين الجنسين.**
- **تعزيز مبدأ المساءلة والعدالة وتوسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني.**
- **ترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام الحريات الأساسية.**
- **الرفع من مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

وتسعى الأورو-متوسطية للحقوق، موازاةً مع ذلك، لتحقيق خمسة أهداف تنظيمية:

- تفعيل قاعدة أعضائها.
- تقوية مكانتها وزيادة تأثيرها في الساحة.
- تقليص بصمتها الكربونية.
- تحسين إدارة الموارد المالية وتنويعها لتحقيق الاستدامة.
- النهوض بمستوى التعليم لفائدة الأعضاء.

أساليب عملنا

تؤدي الأورو-متوسطة عملها من خلال أعضائها ومن أجلهم وبالتعاون معهم. كما نعمل جنبًا إلى جنب مع المئات من منظمات المجتمع المدني الأخرى ومع مؤسسات حكومية محلية ودولية تنشّط في مجال حقوق الإنسان. ونؤدي عملنا من خلال الجمع بين أساليب العمل الرئيسية المبيَّنة أدناه:

- **التحليل والرصيد:**

ترصد الأورو-متوسطية للحقوق مدى التطور الحاصل في حالة حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورو-متوسطية للحقوق من خلال اجراء دراسات مكتبيَّة وإيفاد بعثات ميدانية وغيرها من أشكال جمع البيانات. ونحصل على تحليلات، تم التحقُّق من صحتها، عن الاتجاهات الكبرى والظواهر التي تمس عملنا أو نعدها بأنفسنا. ونستخدم النتائج المستخلصة من عمليتي الرصد والتحليل في تقوية قدرات أعضائنا وفهمهم لقضايا بعينها وعمليات. كما نستخدم هذه النتائج كمدخلات وأرضية لبناء التموضع السياسي لشبكتنا، وللتخيط للبرامج وأنشطة الدعوة والاتصالات.

- **التعاون والابداع المشترك:**

تعمل الأورو-متوسطية للحقوق على تسهيل التعاون فيما بين أعضائها ومع أصحاب المصلحة وتوفير فضاء للإبداع المشترك. وعادةً ما نذهب أبعد من قطاع المجتمع المدني أثناء عمليات الابداع المشترك لنشرِك الجهات الفاعلة والمؤسسات الحكومية الوطنية والدولية. ونُنجز أغلب أعمالنا من خلال إنشاء عدد كبير من أفرقة العمل، التي تُتيح للأعضاء الالتقاء بأقرانهم وبأصحاب المصلحة بغية تبادل الآراء والاستفادة من التكوين ووضع خطط عمل مشتركة واتخاذ قرارات مشتركة.

- **الدعوة والاتصالات:**

تسعى الأورو-متوسطية للحقوق، من خلال عملها في ميدان الدعوة والاتصالات، إلى التأثير على صانعي القرار وواضعي السياسات والجمهور عمومًا والوصول إليهم. ويتأتى ذلك من خلال التعاون الوثيق مع أعضائنا وشركائنا. ونهدف من وراء أنشطة الدعوة إلى الوصول إلى الهيئات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي، وكذا كل من الحكومات المحلية والإقليمية بما فيها دول الاتحاد الأوروبي وحكوماته في منطقتي جنوب المتوسط وشرقه.

- **التعميم:**

تنتهج الأورو-متوسطية للحقوق أسلوب التعميم لمعالجة الشواغل والقضايا التي تهم المنظمة بأسرها. ونعمل باستمرار على تعميم مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين في عملنا ونضمن أن تتناول جميع برامجنا قضايا كحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي والحق في حرية التنقل وإمكانية الوصول إلى صانعي القرار وتمويل منظمات المجتمع المدني.

الأهداف السياسية

مقدمة

أسوة بما حققته الأورو-متوسطية للحقوق على مدار السنتين الماضيتين، فقد عكست النتائج السياسية التي حققتها الشبكة في عام 2023 الأهداف الإستراتيجية والغايات المنصوص عليها في وثيقة الشبكة بشأن استراتيجية الست سنوات التي اعتمدتها جمعيتها العامة في عام 2021 والقرارات الظَّرفية التي اتخذتها لجنتها التنفيذية المؤلفة من 12 عضوًا. غير أن الموارد المتاحة لدى الشبكة وديناميات التحول السياسي، التي لا تعرف الثبات، أثرت على قدرة الشبكة في تحقيق هذه الأهداف والغايات والأولويات المطروحة. وكما سبق وأوضحنا في مقدمة هذا التقرير، فإن الاتجاهات التي سادت في عام 2023 لم تبعث على الارتياح لدى منظمات مثل الأورو-متوسطية للحقوق، التي تعمل على تعزيز وحماية شمولية جميع حقوق الإنسان وضمان عدم قابليتها للتجزئة وترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي الليبرالي. واستمرت الحريات وحقوق الإنسان في التدهور على مدار عقد من الزمن في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبحلول عام 2023، بدا كما لو أن العام يبشر بعودة حقيقية للوضع الذي ألفناه سابقا لأول مرة منذ ظهور جائحة كوفيد19-. فقد أصبحت عمليات الإغلاق التي رافقت ظهور الجائحة من الماضي وتم احتواء الحرب مع روسيا وحصرها على روسيا لوحدها وبدأت تظهر تباشير بانخفاض معدلات التضخم التي ارتفعت إلى عنان السماء. ومن ثم، فإن أغلب النتائج المستخلصة في هذا التقرير تثبت كيف أن الأورو-متوسطية للحقوق استمرت خلال عام 2023 في المزاوجة بين نضالها الذي بدأته منذ عقد من الزمن بهدف وقف مدِّ عودة أنظمة الحكم السلطوي التعسفي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومحاربة انتشار شعبوية اليمين المتطرف، التي ما فتئت تتصاعد وتيرتها في أوروبا. وأصبح من الواضح بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023 استحالة عودة المياه إلى مجاريها في المنطقة بعد أن شنت حركة حماس هجمات شرسة ضد جنود إسرائيليين ومدنيين وشن إسرائيل لحرب مروعة على غزة، والتي أبانت منذ الوهلة الأولى عن انتهاكها لجميع المعاهدات الدولية والاتفاقيات المعمول بها في هذا الصدد. ومع أن الصراع لم يندلع إلا في الربع الأخير من عام 2023، إلا أن تأثيراته على سير أنشطة الشبكة يمكن رؤيتها جليًا في النتائج الواردة في التقرير وحتى في التحديات التي واجهت عمل الشبكة قبل انقضاء العام المنصرم. ومن المرجح أن يتعاظم حجم هذه التأثيرات المثيرة للقلق خلال العام الجاري، وهو ما يؤكد لنا من جديد ولأعضائنا وشركائنا أنه قلَّما مرت المنطقة الأورو-متوسطية بمرحلة، أو بيوم إن أمكن، حظي فيه العمل على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الحكم الديمقراطي الليبرالي وتعزيزهما على قدر كبير من الأهمية.

الهدف السياسي الأول: تعزيز حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء.

تعالج الأورو-متوسطية للحقوق أساسًا مسألة غياب حقوق المهاجرين وملتمسي اللجوء من خلال برنامجها الإقليمي والمواضيعي، ومن خلال برنامجها الخاص بالمغرب بدرجة أقل.

تجديد المانحين الحاليين لدعمهم وانخراط مانحين جُدد.

شاركت جمعية الأطباء القانونيين من المغرب ومعهد لابانوف من إيطاليا، وهما منظمتان من منظمات المجتمع المدني تنشطان في الميدان الطبي، شاركتا لأول مرة في ورشة عمل الأورو-متوسطية للحقوق الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين حول تحديد هوية المفقودين من المهاجرين المنحدرين من بلدان المغرب العربي وإجراءات البحث عنهم، والتي احتضنتها مدينة الرباط المغربية يومي 20 و21 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وسمح اللقاء بإقامة روابط بين المنظمات المهنية المختصة ومختلف منظمات المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي، التي تواجه صعوبات مماثلة في التعرف على هوية رفاة المهاجرين الذين يتم انتشالهم في عرض البحر أو على اليابسة، وتعزيز الأواصر الموجودة أصلاً. وفي هذا الإطار، أخذت الأورو-متوسطية للحقوق على عاتقها مواصلة العمل على معالجة هذه المسألة في العامين المقبلين من خلال تجديدها لاتفاق هِبة مع جهة مانحة.

الوصول إلى صانعي القرار: الأورو-متوسطية للحقوق مشهود لها بالخبرة في التعامل مع مسائل الهجرة.

كانت اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي قد وجَّهت في أكثر من مناسبة دعوة إلى الأورو-متوسطية للحقوق للإدلاء بدلوها، نيابة عن منظمات المجتمع المدني، في جلسات الاستماع حول البعد الخارجي لعمليات انقاذ المهاجرين في عرض البحر الأبيض المتوسط وسياسات التفويض الخارجية. وجددت الأورو-متوسطية للحقوق، من خلال مداخلاتها، موقفها بصفتها جهة فاعلة موثوقة فيها تحمل رسائل نوعية حول هذه القضايا. وسبق للأورو-متوسطية للحقوق أن قدَّمت تعقيبات مُسهِبة حول مسائل الهجرة في المنطقة الوسطى للمتوسط خلال الأعوام الأخيرة، بما في ذلك جانب البحث والإنقاذ والمسائل المتعلقة بالهجرة والتعاون مع البلدان الثالثة مثل تونس وليبيا. ونشرت الأورو-متوسطية للحقوق عدة دراسات تحليلية حول هذه المواضيع وأصدرت بلاغات صحفية وبيانات مشتركة وأجرت مقابلات مع وسائل الإعلام.

وردَّ أعضاء من المديرية العامة لمفاوضات سياسات الجوار والتوسع بالمفوضية الأوروبية وبرلمانيين أوروبيين، في مداخلاتهم خلال حفل تقديم الأورو-متوسطية للحقوق لتقريرها "ما وراء الحدود الجغرافية والسياسية: تحليل نقدي لدعم الإتحاد الأوروبي المالي لهيئات إدارة الهجرة في تونس وليبيا"[1] في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ردًّا على تساؤلات طُرِحت بناءً على الاستنتاجات المستخلصة من التقرير وانخرطوا في حوار مع مكونات المجتمع المدني الحاضرة للمطالبة بمزيد من الشفافية في انفاق أموال الإتحاد الأوروبي المخصصة لملف الهجرة. وتُسهم نتائج التقرير في أهداف منتصف المدة التي رصدها برنامج الهجرة واللجوء في عام 2024، والنهوض بمستوى التعاون بين ممثلي المجتمع المدني وأعضاء البرلمان الأوروبي فيا يخص مراقبة استخدام الأموال في مشاريع تتعلق بتنفيذ السياسات الرامية إلى الاستعانة بجهات خارجية لمراقبة الحدود، هذا فضلاً عن تعزيز البرلمان الأوروبي لدوره وإذكاء الوعي لدى أعضائه بضرورة توخي الشفافية في عملية صرف ميزانية الإتحاد الأوروبي المخصصة لدعم البعد الخارجي لسياساته بشأن الهجرة وإدارة الحدود.

قانون الذكاء الاصطناعي يتضمن ضمانات اقترحها المجتمع المدني.

ضمَّن مفاوضو الإتحاد الأوروبي التوصيات التي تقدَّم بها ممثلو المجتمع المدني خلال ابرام الاتفاق السياسي النهائي بشأن قانون الذكاء الاصطناعي، الذي احتضنته بروكسل يوم 8 كانون الأول/ديسمبر 2023. وكشفت الوثيقة التي توجت أشغال الاجتماع أن مفاوضي البرلمان الأوروبي، في ظل تضييق الخناق على حقوق المهاجرين وزيادة الرقابة العسكرية على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، استجابوا لمطالب ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك الأورو-متوسطية للحقوق، وأدرجوا لقانون الذكاء الاصطناعي ضمانات وقائية فيما يخص مجال الهجرة وإنفاذ القانون، التي لم تُدرج في بادئ الأمر. ونجح ائتلاف منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأورو-متوسطية للحقوق ومنظمة مساعدو الأمان الرقمي ومنصة "بيكوم" للتعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الشرعيين ومنظمة "ستايت ووتش" لمراقبة الحريات المدنية في الاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات[2]، في التأثير على موقف موافضي الإتحاد الأوروبي من خلال أنشطة الدعوة والاتصالات، ولا سيما تلك الموجهة إلى البرلمان الأوروبي. وساهمت الأورو-متوسطية للحقوق في هذا المجهود من خلال الانخراط في أنشطة الدعوة التي أطلقها الائتلاف الموسوم بـــ #ProtectNotSurveil.
واعتمد البرلمان الأوروبي في 14 حزيران/يونيو 2023 قانون الذكاء الاصطناعي ومواقفه النهائية في هذا الشأن، ووافق على مجموعة من التعديلات التي تقدَّم بها ائتلاف منظمات المجتمع المدني #ProtectNotSurveil، والذي تعدُّ الأورو-متوسطية للحقوق عضوًا به.

اهتمام صحفي يعكس كفاءتنا المشهود لها في التعامل مع مسائل الهجرة.

وجَّهت القناة التلفزيونية الإيطالية "راي نيوز 24" في 9 آذار/مارس 2023 دعوة للأورو-متوسطية للحقوق للظهور في الأستوديو التلفزيوني " SpotLive"، وهو برنامج تلفزيوني أعدَّته القناة على الهواء مباشرة لمناقشة الوضع في تونس. وكانت هذه هي المرة الأولى من نوعها التي توجِّه فيها إحدى أهم القنوات التلفزيونية في إيطاليا (راي نيوز 24) دعوة للأورو-متوسطية للحقوق لإجراء مقابلة تلفزيونية. وتعد الأورو-متوسطية للحقوق أحد أهم الفاعلين في مجال الهجرة إذا ما تعلق الأمر بتونس. وقد اكتست المقابلة التلفزيونية التي أجرتها الأورو-متوسطية للحقوق أهمية كبيرة خاصة وأنها تأتي في ظل حملة القمع التي شنَّتها السلطات التونسية مؤخرًا في حق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين بعد الخطاب العنصري للرئيس التونسي تجاه المهاجرين المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في 21 شباط/فبراير 2023. ونجح برنامج الأورو-متوسطية للحقوق للهجرة على مدار السنوات الماضية في إقامة شبكة ذات أسس قوية تجمع بين الصحفيين الذين ينشطون داخل الإتحاد الأوروبي وخارجه، من خلال اجراء مقابلات صحفية ونشر المقالات وتنظيم حملات للتوعية الإعلامية. وطُلب من الأورو-متوسطية للحقوق في أكثر من مناسبة تقديم تحليلها في بعض المستجدات التي طرأت في ملف الهجرة.

وفي يومي 15 و16 حزيران/يونيو 2023، أجرت ثلاث وسائل إعلام إيطالية (Radio In Blug Rai Radio3 و Redattore Sociale) ووسيطين إعلاميين فرنسيين (Mediapart وFrance24) أجروا مقابلات صحفية مع الأورو-متوسطية للحقوق بعد يوم واحدٍ فقط من غرق سفينة مليئة بالمهاجرين قبالة سواحل اليونان في 14 حزيران/يونيو 2023. وتعتبر Radio in Blg Rai Radio 3 وسيطان إعلاميان ذوا أهمية في إيطاليا، في حين تعد France24 وكالة أخبار تلفزيونية رائدة في فرنسا. وتحتل Mediapart وRedattore Sociale مكانًا هامًا في الساحة الأوروبية ويتابعها جمهور واسع من المتحدثين باللغتين الإيطالية والفرنسية. وتعد الأورو-متوسطية للحقوق جهة فاعلة ذات مرجعية في مجال الهجرة ولها باع كبير يؤهلها لإبداء رأيها في مختلف التطورات الراهنة والأحداث ذات الصلة بمجال الهجرة والتفاعل مع انعكاساتها. ولقيَّ أكثر من 600 شخص حتفهم أو ذهبوا في عداد المفقودين إثر تحطم السفينة قبالة السواحل اليونانية بسبب تقصير اليونان وإيطاليا ومالطا في تطبيق سياسات الإنقاذ، فيما أُعتبر أحد أكبر حوادث تحطم السفن في تاريخ البحر الأبيض المتوسط. وكانت السفينة قد غادرت من شرق ليبيا، وهو طريق هجرة ظهر مؤخرًا وشهِد ارتفاع في أعداد المغادرين.

1 https://www.greens-efa.eu/en/article/study/beyond-borders-beyond-boundaries
2 /see coalition's webpage: <https://protectnotsurveil.eu>

رصد صرف الإتحاد الأوروبي لميزانيته في مسائل الهجرة: الأورو-متوسطية للحقوق والشركاء بوصفهم جهات فاعلة.

منحت كتلة الخضر/التحالف الأوروبي الحر بالبرلمان الأوروبي في 11 نيسان/أبريل 2023 كل من منظمة Profundo، وهي منظمة بحثية مستقلة، ومؤسسة أكشن ايد وجمعية الأنشطة الترفيهية والثقافية الإيطالية والأورو-متوسطية للحقوق منحتهم مناقصة لإجراء دراسة تركز على زيادة الحاجة إلى ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة فيما يخص استخدام الأداة المالية للاتحاد الأوروبي وآلية الجوار وأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي في البعد الخارجي لسياسات الهجرة. وهو ما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الأورو-متوسطية للحقوق بشأن الهجرة في مراقبة إدارة الإتحاد الأوروبي لميزانيته الخاصة بمسائل الهجرة والدعوة إلى مزيد من الشفافية والمحاسبة. وهذه الدراسة هي الأولى من نوعها وتأتي في ظرف خاص قبل اجراء مراجعة منتصف المدة لأداة تمويل سياسة الجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا في العالم في منتصف العام الجاري. وساهمت الأورو-متوسطية للحقوق في تيسير التواصل فيما بين الكتلة السياسية الخضر/التحالف الأوروبي الحر في البرلمان الأوروبي وأعضائها وشركائها مثل منظمة Profundo ومؤسسة أكشن ايد وجمعية الأنشطة الترفيهية والثقافية الإيطالية، وذلك من خلال عقد اجتماعات منتظمة وجهًا لوجه وعلى شبكة الإنترنت وتنظيم لقاءات لتبادل الآراء ووجهات النظر.

الهدف السياسي الثاني: النهوض بمبدأ المساواة بين الجنسين.

تعالج الأورو-متوسطية للحقوق في المقام الأول مسألة غياب المساواة بين الجنسين واستمرار العنف القائم على أساس نوع الجنس عن طريق برامجها المواضيعية التي تعنى بحقوق المرأة والعدالة بين الجنسين على الصعيد الإقليمي وكذا عن طريق برنامجها الخاص بتونس. وأنشأت الشبكة فريق عمل لتسهيل عملها فيما يخص قضايا أفراد مجتمع الميم. كما أطلقت الأورو-متوسطية للحقوق معجمًا بالمصطلحات المراعية لنوع الجنس في إطار جهودها في إضفاء منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية على أنشطتها وبرامجها.

الإتحاد الأوروبي يشيد بعمل الأورو-متوسطية للحقوق وشركائها فيما يخص خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي واتفاقية إسطنبول لمناهضة العنف ضد المرأة.

أجرت الأورو-متوسطية للحقوق مقابلات وشاركت في جلسة مشاورات نظمتها المديرية العامة للشراكات الدولية مع منظمات المجتمع المدني بغية مناقشة مراجعة نصف المدة لخطة عمل الإتحاد الأوروبي الثالثة بشأن النوع الاجتماعي. ووافقت الكونفدرالية الأوروبية للمنظمات غير الحكومية للإغاثة والتنمية (كونكورد) على إدراج دراسة حالة عن مدى تنفيذ خطة عمل الإتحاد الأوروبي الثالثة بشأن النوع الاجتماعي في المغرب ضمن تقريرها الموازي حول خطة العمل الثالثة للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالنوع الاجتماعي[3]. وفي 1 حزيران/يونيو 2023، انضمّ الإتحاد الأوروبي إلى اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، وهو حدث مهم وهدف ناضلت المنظمات الدولية المعنية بحقوق المرأة والحركات النسوية لتحقيقه منذ عام 2017. وما انفك التحالف الأوروبي لإنهاء العنف ضد النساء، الذي تنتمي إليه الأورو-متوسطية للحقوق، بأخذ زمام المبادرة في تنظيم أنشطة للدعوة في هذا الشأن. ونشرت الأورو-متوسطية للحقوق مقالة افتتاحية على موقع " EU Observer"، الذي آثر بدوره الصمت عن هذا الموضوع. ويأتي هذا كله في وقت حاسم تكتسب فيه الحركات المناوئة لمبدأ المساواة بين الجنسين زخمًا شعبيًا في تعزيز موقفها. ويتعين على جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أن تقدم تقارير حول التقدم المحرز في تطبيق محتوى اتفاقية إسطنبول، إذ أنها تعد أداة قانونية مُلزمة حتى وإن تخلّفت ستة دول أعضاء بالاتحاد عن التصديق عليها.

اتباع نهج يتوارثه الأجيال لمكافحة ظاهرة قتل الإناث.

اجتمعت منظمات نسوية من تونس والجزائر والمغرب يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2023 لوضع خطة عمل مشتركة لتعزيز الجهود الرامية لمحاربة ظاهرة قتل الإناث بين الأجيال. وتبرز هذه الخلاصة أهمية اتباع نهج شامل وتعاوني في معالجة مسألة العنف في حق المرأة في منطقة المغرب العربي. فهي تقر بوجود ترابط بيني في مسألة العنف ضد المرأة وتشدد على الحساسية الثقافية التي تعتريها، وهي بذلك تسعى إلى إحداث تغيير دائم من خلال توحيد جهود المنظمات النسوية عبر الحدود. كما أن التركيز على مسألة العنف من جيل لأخر تؤكد على التأثير الذي لطالما خلّفه العنف القائم على نوع الجنس على الأفراد والجماعات. وتهدف خطة العمل المشتركة لوقف دوامة العنف وخلق مجتمع أكثر انصافًا وعدالةً لأجيال اليوم والغد، من خلال معالجة القضية معالجةً شاملة وجوهرية.

الإبداع المشترك لمحاربة العنف ضد المرأة في تونس.

ناشد المرصد الوطني التونسي لمناهضة العنف ضد المرأة[4] في 16 شباط/فبراير 2023 الأورو-متوسطية للحقوق بدعم الأنشطة التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي. واكتسبت الأورو-متوسطية للحقوق الخبرة في مجال بناء القدرات والتنسيق الإقليمي بهدف مناهضة العنف المرتكب في حق المرأة في المنطقة، ووضعت مجموعة من الأدوات لتحقيق تلك الغاية.

ودعا ممثلو وزارتا الشباب والثقافة التونسيتين في 21 أيلول/سبتمبر 2023 الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق لإنشاء آلية رصد تعمل بانتظام على مراقبة مدى استغلال الموارد المتاحة لتحسين مستوى التعليم والتثقيف في ميدان مناهضة العنف القائم على أساس نوع الجنس وتقييم كفاءته، بما يضمن أن يكتسب التربويون المهارات اللازمة التي تساعدهم على انجاز المهام المنوطة بهم في مجال تثقيف الشباب ونشر ثقافة تروم مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الإبداع المشترك لحماية النساء من التعرض للعنف الاقتصادي.

في 2 آذار/مارس 2023، قطعت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ التونسية على نفسها وعدًا بإدراج

3 صدر التقرير خلال حفل احتضنته البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الإتحاد الأوروبي من الساعة 10:00 إلى غاية 12:00 يوم 21 حزيران/يونيو 2023، الكائن مقرها في الرقم 93 من شارع دوكالي، 1000 بروكسل.

4 هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على أساس نوع الجنس ورصد مدى تنفيذه في تونس والتنسيق مع الهيئات الإقليمية في هذا الصدد.

الأورو-متوسطية للحقوق في عضوية اللجنة التوجيهية المسؤولة عن تنفيذ القانون رقم 37 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي. وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن عدة وزارات، في حين لم يتجاوز عدد المنظمات الممثلة للمجتمع المدني عضوين. وأتاحت هذه المبادرة فتح باب التعاون بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بغية رفع مستوى الوعي بما تتعرض له النساء وتوفير لهن برامج تدريبية ضمن إطار يرمي إلى حماية المرأة من العنف الاقتصادي.

إدماج حقوق أفراد مجتمع الميم.

اتفق الأعضاء، خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق المنعقد من 8 إلى غاية 10 حزيران/يونيو 2023، اتفق على إنشاء فرقة عمل مخصَّصة بالسعي لبحث السبل الكفيلة بتحسين أداء الشبكة فيما يخص قضايا أفراد مجتمع الميم. وستضم فرقة العمل في عضويتها ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية وثلاثة ممثلين عن المنظمات الأعضاء وثلاثة ممثلين عن الأمانة العامة. وستُكلَّف هذه اللجنة بالعمل بشكل شامل على نطاق الشبكة ككل.
واستغلت جمعية "قصبة تال'فين" للحرية والمساواة ومجموعة "شابات من أجل الديمقراطية"، وهما منظمتان من منظمات المجتمع المدني ذوا توجه لقضايا مجتمع الميم، استغلتا فرصة حضورهم للندوة الخاصة بمنطقتي المشرق والمغرب العربيين حول القوانين المنحازة لجنس من الجنسين للانخراط في النقاش الدائر حول هذه المسألة. ويرجى الاطلاع على برامجنا المختلفة بغية معرفة المزيد من المعلومات عن إدراج المنظمات الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق أفراد مجتمع الميم في عملنا.

أدوات لاستخدام لغة تخاطب الجنسين.

اعدَّت الأورو-متوسطية للحقوق مسردًا للمصطلحات التي تشمل الجنسين ودليلاً يزودها ويزود الجهات التي تقدم لها الخدمات بالموارد التي تساعدها على التواصل بطريقة تراعي النوع الاجتماعي في اللغات الرسمية الثلاث المعتمدة في الشبكة.[5]

5 The products are available in Arabic, English and French.

بناء شبكة علاقات لمجابهة الروايات المناوئة لمبدأ المساواة بين الجنسين: ضرورة بناء مجتمع مدني قوي وموحد بإمكانه إيجاد بدائل.

في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ساهم 20 شابًا في صياغة روايات جديدة من شأنها الوقوف في وجه ما يروج له في الخطابات المناوئة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، في إطار مشاركتهم في مهرجان "توك تاون (Talk Town)" الذي احتضنته مدينة كوبنهاغن. وكان الهدف من هذا الحدث، الذي شاركت في تنظيمه المنظمة الوطنية الدنماركية للرجال المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والأشخاص المتحولين جنسي (إل جي بي تي الدنمارك)، تحليل ما آل إليه الوضع الراهن من انتشار للحركات المناوئة لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين والتوجهات اليمينية المتطرفة في المنطقة الأورو-متوسطية، وكذا صياغة روايات جديدة تقف في وجه خطابات الكراهية. وكان اللقاء فرصة مكَّنت ممثلي المجتمع المدني في جميع أرجاء المنطقة الأورو-متوسطية من ابداء تعاطفهم وتآزرهم كل مع الأخر، كما كان مناسبة اجتمع فيها النشطاء الميدانيين والخبراء في شؤون الحركات المناوئة لتطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين، هذا إضافة إلى نشطاء من تركيا (منظمة نساء من أجل حقوق المرأة) وتونس (منظمة موجودين) وإسبانيا (جمعية الحقوق الجنسية والإنجابية).

الهدف السياسي الثالث: تعزيز مبدأ المساءلة والعدالة وإعطاء حيز أكبر للمجتمع المدني

تعالج الأورو-متوسطية للحقوق في المقام الأول غياب المساءلة وسيادة القانون وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب وتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني من خلال برامجها الوطنية الخاصة بتركيا والمغرب ومصر وكذلك من خلال برنامجها الخاص بفلسطين وإسرائيل والفلسطينيين.

تركيا

قدَّمت الأورو-متوسطية للحقوق، في إطار مشروعها الحالي الخاص بتركيا، تسهيلات من أجل انعقاد اجتماعين لمجموعة التنسيق ضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني التي لها خبرة في ميدان العمل المتعلق بظاهرة الإفلات من العقاب وغياب مبدأ المساءلة. وسمح هذان اللقاءان لممثلي المجتمع المدني بالالتقاء كل بالأخر وتبادل وجهات النظر والوقوف على أفضل الممارسات، ناهيك عن العمل سوية من أجل انجاز العمل المشترك. وخير دليل على ذلك اللقاء الذي عُقد في 17 حزيران/يونيو 2023 في إطار اجتماع مجموعة التنسيق في مدينة إسطنبول. واتفق عضوان[6] من مجموعة التنسيق ضم جهودهما إلى جهود الأورو-متوسطية للحقوق والعمل على اعداد تقرير مشترك خاص حول تسييس نظام القضاء والسلوكيات التي تكتنف عملية ترقية المدعين العامين والقضاة وتعيينهم. وينبغي أن يدرس التقرير بالتحليل المستندات المتاحة أمام عامة الجمهور والبيانات التي تنشرها وزارة العدل. إن إضفاء طابع سياسي على نظام القضاء يمثل عقبة كبيرة في طريق تطبيق مبدأ المساءلة في تركيا. فلا بد أن يحظى أي اجراء قضائي بتصريح من السلطات قبل البدء فيه، ينضاف إلى ذلك غياب النزاهة والحياد. هذا وقد أضحى تعيين وجوه ذات نفوذ سياسي في على رأس أجهزة النيابة العامة سلوك شائع في تركيا. وكثيرًا ما يلجأ أعضاء السلك القضائي، على مختلف المستويات، إلى تغليب المصلحة السياسية عند معالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان لما يعتري ذلك من حساسيات سياسية، ما يشكل أداة قوية من شأنها الوقوف كحجر عثرة في طريق تحقيق العدالة والتستر على الجناة وحمايتهم. وهو ما يساهم في تلاشي حكم القانون في تركيا وينسف ثقة المواطن في المؤسسات الديمقراطية والقيم السائدة في البلاد. ويهدف برنامج الأورو-متوسطية للحقوق الخاص بتركيا إلى إعادة بناء نظام قائم على احترام حقوق الإنسان يسمح برصد وضع حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات التي تُرتكب في البلاد، ولا سيما من خلال إقامة دعاوى قضائية. وقد شرعت الأورو-متوسطية للحقوق في صياغة التقرير وستعمل على تنسيق الإسهامات المقدمة من بقية المشاركين.

وفي 17 حزيران/يونيو 2023، على هامش اجتماع مجموعة التنسيق في إسطنبول، اتفقت الأورو-متوسطية للحقوق ومنظمة أونيكوير، وهي منظمة تعنى بشؤون أفراد مجتمع الميم داخل الحرم الجامعي، على العمل سوية لإجراء دراسة مسحية حول المنظمات الناشطة في ميدان الدفاع عن حقوق أفراد مجتمع الميم في تركيا. وما يزال أفراد مجتمع الميم يعانون من التضييق، لا سيما على يد السطات المحلية، بعد مرور عامين على انسحاب تركيا من اتفاقية إسطنبول. وما بِرحت المشاعر المعادية لحقوق مجتمع الميم تكبر وتكبر على مدى السنوات الماضية، مما نتج عنه حظر السلطات حظرًا ممنهجًا لمسيرة فخر المثليين واعتقال النشطاء المؤيدين لحقوق أفراد مجتمع الميم بدون وجه حق وإغلاق مكاتب الجمعيات الناشطة في هذا المجال. وهاجم الرئيس أردوغان، في أول خطاب له عقِب إعادة انتخابه في أيار/مايو 2023، المثليين والمتحولين جنسيًا وأبان بما لا يدع أي مجال للشك عن الموقف المقلق للحكومة الجديدة فيما يخص مسألة حقوق أفراد مجتمع الميم. إن تحديد مَواطن انتهاكات الحقوق الأساسية للنشطاء المناصرين لقضايا أفراد مجتمع الميم والمنظمات أمر لا غنى عنه في جمع بيانات تستند إلى أدلة تساعد على إطلاق مبادرات في مجال الدعوة والمساءلة.

وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وقَّعت بعثة الإتحاد الأوروبي في أنقرة والأورو-متوسطية للحقوق عقد يقضي بمنح هبة جديدة تمتد لمدة ثلاث سنوات بموجب البرنامج المواضيعي لحقوق الإنسان والديمقراطية لفائدة الائتلاف الذي يضم كل من الأورو-متوسطية للحقوق وجمعية حقوق الإنسان والمنصة المشتركة لحقوق الإنسان الناشطة في مجال محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب في تركيا. وتدهورت حالة الحقوق

6 MLSA and Amnesty Turkey

الأساسية والحريات في كافة مناحي الحياة في تركيا تدهورًا تدريجيًا بسبب توطيد دعائم الحكم التسلطي المستبد واضفاء الطابع السياسي على نظام القضاء في البلاد. وقد بات من المألوف في تركيا أن نرى مظاهر الاضطهاد في حق منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وممارسة التعسف في الإجراءات القضائية والقصور في تنفيذ القوانين. ويتطلب قلب هذا المسار وجود تعاون فعال واتباع نهج شامل وجامع من أجل إعادة إرساء دعائم دولة تكفل احترام الحقوق الأساسية والحريات للجميع بدون استثناء وتعزيز فعالية آليات المساءلة على المستويين الوطني والدولي. وكانت الأورو-متوسطية للحقوق من أول من لبَّى النداء بإيفاد مجموعة من بعثات الاستطلاع في الأشهر التي سبقت تقديم طلب الحصول على المنحة بغية إيجاد أفضل الشركاء وأنسبهم للمساعدة في تنفيذ مختلف حيثيات المشروع، لتتقدم بعدها بالطلب إلى بعثة الإتحاد الأوروبي في أنقرة. ولعبت الأورو-متوسطية للحقوق دورًا أساسيًا بصفتها الفاعل الرئيسي في عملية صياغة مقترح المشروع والميزانية، إذ كانت هي جهة الاتصال أثناء التوقيع على العقد مع بعثة الإتحاد الأوروبي في أنقرة.

مصر

واصلت الأورو-متوسطية للحقوق عملها في مجالي الدعوة والاتصالات من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في مصر. كما نجحت الشبكة في جمع أهم المنظمات المعنية بمسألة حقوق الإنسان في مصر وخارجها والمنظمات غير الحكومية الدولية في إطار مجموعة تضامن خاصة بمصر.

واعتمد مجلس النواب البلجيكي في 20 شباط/فبراير 2023 قرارًا يهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتبنى فيها برلمان من برلمانات الإتحاد الأوروبي قرار من هذا النوع يهدف إلى التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر ويدعو السلطات المصرية لاحترام حقوق الإنسان وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها شكَّلت سابقة في تاريخ تعامل بقية البرلمانات الوطنية مع مسألة حقوق الإنسان في مصر، إذ ساهمت في نشر الوعي بشأن الوضع الراهن في مصر والذي لا يحظى بصدى كبير في بلجيكا. ونتج عن ذلك أن تواصل دبلوماسي بلجيكي، قبيل توليه لمنصبه في السفارة البلجيكية في القاهرة، مع الأورو-متوسطية للحقوق من أجل الحصول على إحاطة حول واقع حقوق الإنسان في البلاد. وفضلاً عما ذكر سلفًا، يُمهد القرار الطريق أمام القيام بمزيد من الأنشطة في مجال الدعوة باتجاه السلطات البلجيكية من أجل أن تقود الجهود الرامية إلى اصدار بيان

مشترك حول حالة حقوق الإنسان في مصر خلال إحدى جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في وقت تراجعت فيه الكثير من الدول عن دعم هذه المبادرة.

وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا حول الحكم القضائي الصادر في حق الناشط هشام قاسم، قبل اجراء الانتخابات الرئاسية التي شهدتها مصر في شهر كانون الأول/ديسمبر 2023. وسلَّط التقرير الضوء على قضية الناشط هشام وعلى البيئة التقييدية التي سادت في مصر قبيل اجراء الانتخابات، والتي ميزَّها تزايد حملات البطش في حق كل الأصوات الناقدة والتضييق الذي طال المرشحين المحتملين للرئاسة. ويعد هذا القرار الثاني من نوعه الذي يتخذه البرلمان الأوروبي حول حالة حقوق الإنسان في مصر في غضون أقل من سنة والرابع من نوعه في ظرف السنوات الأربع الماضية (2019 و2020 و2022 و2023)، مما ساهم في إبقاء مسألة حقوق الإنسان في صلب جدول أعمال البرلمان الأوروبي. وعملت الأورو-متوسطية للحقوق بنشاط وجد في قضية الناشط هشام قاسم من خلال انضمامها إلى حملة دولية تنادي بالإفراج عنه وفتح قنوات اتصال مع أعضاء البرلمان الأوروبي بغية حشد الدعم لهذه القضية. وقد أثمر ذلك من خلال التواصل مع عضو بالبرلمان الأوروبي عن كتلة الخضر، الذي يعود له الفضل في تبني البرلمان لهذا القرار.

وقدَّمت الأورو-متوسطية للحقوق الدعم في عملية توطين المدافعين عن حقوق الإنسان في أماكن أخرى غير أماكن إقامتهم. فعلى سبيل المثال، حصل مدافع مصري عن حقوق الإنسان، نُقِل مؤقتًا إلى لبنان، في 5 حزيران/يونيو 2023 على تأشيرة تسمح له بالسفر إلى فرنسا لأغراض إنسانية، قبل أن يتمكن من السفر في 6 حزيران/يونيو 2023. وظلَّت الأورو-متوسطية للحقوق تتابع ملف قضية هذا المدافع عن حقوق الإنسان منذ لحظة نقله من مكان إقامته في مصر إلى مكان أخر في لبنان في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ونوقِشت القضية بإسهاب مع شركاء أخرين في إطار الدعوة التي تطلقها الأورو-متوسطية للحقوق على نحو شهري لتنسيق الجهود الرامية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وأيدت الأورو-متوسطية للحقوق المدافع عن حقوق الإنسان أثناء عملية تقديم الطلب من خلال تزويده برسالة توصية ومساعدته على إيجاد منظمة تستضيفه في فرنسا. وفي اليوم الذي اعتقل فيه المدافع عن حقوق الإنسان في بيروت، ساهمت الأورو-متوسطية للحقوق في رفع مستوى الضغط العالمي لحل هذه القضية من خلال إشراك عضو من أعضاء البرلمان الأوروبي، الذي استجاب لطلب الشبكة في دعم القضية من خلال التواصل مع السفارة الفرنسية في بيروت. وساعدت الضغوطات الدولية التي تلت اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان في تسريع عملية دراسة ملف التأشيرة الإنسانية التي تقدَّم بها المدافع، ما سمح له بالانتقال للعيش في فرنسا بعد فترة وجيزة.

وأطلقت السلطات المصرية في 19 أيلول/سبتمبر 2023 سراح والد المدافع عن حقوق الإنسان أحمد جمال زيادة بعد اعتقاله في آب/أغسطس 2023 على خلفية انخراط ابنه في النشاط الحقوقي والصحفي. كما أفرجت السلطات عن والد المدافعة عن حقوق الإنسان فجر العادلي بعد أن ألقي عليه القبض في آب/أغسطس 2023 على خلفية النشاط الذي تضطلع به ابنته. وعلى إثر عمليات الاعتقال هذه، انضمت الأورو-متوسطية للحقوق إلى الجهود المبذولة في الدعوة باتجاه مسؤولي الإتحاد الأوروبي ووفد الإتحاد الأوروبي في مصر لنفض الغبار عن هذه القضايا.

إسرائيل وفلسطين والفلسطينيون

ركَّزت مجموعة العمل الخاصة بإسرائيل وفلسطين والفلسطينيين التابعة للأورو-متوسطية للحقوق عملها على مسألة تقلص الحيز المتاح أمام المجتمع المدني وغياب مبدأ المساءلة وضرورة تمكين الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير قبل وبعد الهجمات التي نفَّذتها حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والحرب الإسرائيلية المتواصلة التي تلت ذلك في قطاع غزة.

وفي 22 أذار/مارس 2023، دعت منظمة ميدل إيست مونيتور الأورو-متوسطية للحقوق لتنشيط بودكاست مدته 45 دقيقة حول الإتحاد الأوروبي وعلاقته بفلسطين. وشدَّدت الأورو-متوسطية للحقوق، في حوارها، على ضرورة أن يقف الإتحاد الأوروبي بحزم في وجه أية محاولة من إسرائيل للتملص من التزاماتها بموجب القانون الدولي، وذلك في ضوء المواقف المؤيدة لضم الأراضي الفلسطينية التي عبَّرت عنها الحكومة الإسرائيلية الجديدة جهارًا نهارًا. كما شدَّدت الشبكة على ضرورة الاستفادة من الكم الهائل من الأدوات الاقتصادية والسياسية التي يتيحها الإتحاد الأوروبي بهدف تصحيح سلوك إسرائيل. ونشرت الأورو-متوسطية للحقوق ومجموعة العمل الخاصة بفلسطين وإسرائيل والفلسطينيين التابعة لها في 20 شباط/فبراير 2023 مقال رأي على الموقع الإلكتروني "ميمو". ويبدو أن هذا المقال خلق اهتمام بالأورو-متوسطية للحقوق، وهو ما تُرجم في اجراء إدارة الموقع الإلكتروني "ميمو" لحوار مع الأورو-متوسطية للحقوق. ويعتبر موقع "ميمو" مصدرًا معروفًا للأخبار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو يُعْنى بسياسات الشرق الأوسط.

وفي 27 أيار/مايو 2023، أرجأ حزب الليكود الحاكم النظر في مشروع قانون كان من شأنه فرض ضرائب ضخمة (ما يصل إلى 60%) على المساهمات المالية المقدمة من جهات خارجية لفائدة منظمات المجتمع المدني في إسرائيل. وكان من الممكن أن تفقد هذه المنظمات قدرتها على القيام بعملها إذا كُتب لهذا القرار أن يمر. وإلى حد الساعة لم تفرض الدولة ضرائب على المساهمات الخارجية التي تحصل عليها منظمات المجتمع المدني في إسرائيل، ما يسمح لهذه الأخيرة بإنجاز عملها على أكمل وجه. وانخرطت الأورو-متوسطية للحقوق من خلال برنامجها الخاص بفلسطين وإسرائيل والفلسطينيين في جهود الدعوة التي أطلقتها مجموعة من منظمات المجتمع المدني باتجاه ممثلي الإتحاد الأوروبي وممثلي القنصلية الفرنسية والدنماركية في تل أبيب من أجل حمل الحكومات الأجنبية على ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوضع مشروع القرار هذا جانبًا.

وفي 12 تموز/يوليو 2023، اعتمد البرلمان الأوروبي جملة من التوصيات الموجهة للمجلس الأوروبي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيسة المفوضية الأوروبية بشأن علاقات الإتحاد مع السلطة الفلسطينية. ويتضمن النص المُعتمد جملة من التوصيات[7]. وكانت الأورو-متوسطية للحقوق قد أدلت بدلوها في المناقشات الشفوية التي نُظِّمت في 18 تشرين الأول/نوفمبر 2022 تحسبًا لاستصدار هذه التوصيات، نزولاً عند دعوة من مقرر التقرير. وكان من بين التوصيات التي تقدَّمت بها الأورو-متوسطية للحقوق تضمين إشارات إلى كافة أوجه عدم التكافؤ في موازين القوى بين السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. وفي كانون الثاني/يناير 2024، دعا مستشار مجموعة الخضر/التحالف الأوروبي الحر الأورو-متوسطية للحقوق إدخال تعديلات على مسودة التقرير وتقديم اسهاماتها كتابيًا. وقد ظهرت إحدى التعديلات التي اقترحتها الأورو-متوسطية للحقوق في النص النهائي للقرار بعد تبنيه[8].

7 بما في ذلك: * دعوة الإتحاد الأوروبي لاتخاذ اجراءات محدد الهدف ضد المستوطنات الإسرائيلية * التأييد القوي للتحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية * دعوة إسرائيل لإلغاء تصنيفها للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية على أنها منظمات إرهابية والتهديد بقطع تمويل الإتحاد الأوروبي الموجه لوزارة الداخلية الفلسطينية وتحويله على خلفية ارتكاب السلطة الفلسطينية لانتهاكات لحقوق الإنسان * دعم "من حيث المبدأ" فكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية * طلب الحصول على رأي قانوني من الإتحاد الأوروبي بشأن قيام إسرائيل بنقل إدارة الضفة الغربية إلى سموتريتش * المطالبة بتقديم تعويضات عن الدمار الذي لحق المشاريع الممولة من الإتحاد الأوروبي * حث إسرائيل على تلبية احتياجات الفلسطينيين القابعين تحت احتلالها بدلاً من ترك المانحين الدوليين يتحملون عبء ذلك * الإشارة إلى أن إسرائيل لم ترد بالمثل على اعتراف فلسطين بها * الدعوة لإحياء مفاوضات السلام والتمسك بحل الدولتين * الإشارة إلى التقارير التي تتحدث عن القمع الممنهج في حق الفلسطينيين والتمييز ومختلف القوانين التي تنظم شؤون المستوطنين والفلسطينيين.

8 قترحت الأورو-متوسطية للحقوق إدراج النص الآتي: "في حين باتت هذه التطورات تشكل تهديدًا لمدى جدوى تطبيق حل الدولتين الآن أكثر من أي وقت مضى". وأُدرج ذلك جزئيًا في الفقرة (و) من الصيغة النهائية للنص المعتمد، والتي أبرزت أن التطورات الأخيرة (من توسيع للاستيطان وطرد الأسر من منازلها وهدم المنازل) تشكل عائقًا كبيرًا أمام جدوى حل الدولتين. وتضمَّنت المسودة الأصلية التي أعدَّها عضو البرلمان الأوروبي، السيدة إنسير، وحصلت عليها الأورو-متوسطية للحقوق توصية واحدة: "مواصلة التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية؛ الدعوة إلى وضع حد لكافة الأعمال التي تقلل من فرص تطبيق حل الدولتين على أرض الواقع". ومع أن أعضاء البرلمان الأوروبي من أحزاب اليمين حاولوا جاهدين إفراغ النص من محتواه، إلا أن أغلب المقترحات التي تقدموا بها لم تحظ بالرضا والموافقة.

وفي يوم 9 كانون الأول/ديسمبر 2023، دعت حكومات بلجيكا ومالطا وإسبانيا مجتمعةً إلى وقف إطلاق النار في غزة وأعربوا عن قلقهم من مغبة وقوع انتهاكات للقانون الدولي في غزة جراء الاعتداء الإسرائيلي. وأبدت البلدان الأربع اهتمامها بالرسالة الموجهة لرئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، والتي تدعو لعقد قمة سلام تجمع الدول الأوروبية لبحث ضرورة وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية في قطاع غزة. ولم تتوقف عمليات الانتقام العشوائي التي تنفذها السلطات الإسرائيلية عن حصد أعداد مرعبة من الضحايا في صفوف السكان الفلسطينيين في غزة وفي مناطق أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بعد مرور أكثر من شهرين على أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر. وشدَّدت الحكومة الإسرائيلية الخناق على غزة، مما أدى إلى حرمان السكان من سبل الحصول على الغذاء والماء والوقود والدواء. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل استخدمت السلطات الإسرائيلية وسائل أخرى غير قانونية وأساليب قد ترقى إلى مصاف العقاب الجماعي[9]. ولا شك أن الحرب الإسرائيلية على غزة تنتهك القانون الدولي وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المتعددة الصادرة عن الأمم المتحدة واتفاقية جنيف.

وأبرز خبراء الأمم المتحدة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أن "الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل في حق الفلسطينيين، لا سيما في غزة، في أعقاب أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تشير إلى وقوع إبادة جماعية في طور التكوين". وتعزز الخطابات التي لا تمت للإنسانية بصلة الصادرة عن مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الإسرائيلية نتائج تقييم الخطر، إذ برَّرت إسرائيل على الملأ، في أكثر من مناسبة، أعمالها الإنتقامية ضد حركة حماس على أنها تأليب للصراع وأشارت إلى الفلسطينيين على أنهم "[حيوانات بشرية]". وفي اليوم نفسه، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2712 (https://press.un.org/en/2023/sc15496.doc.htm)، الذي دعا في نهاية المطاف إلى التوصل إلى هُدن إنسانية "عاجلة وممتدة لفترات" في قطاع غزة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أي جهد في سبيل المضي قدما في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار يعتبر أمر بالغ الأهمية. ويأتي هذا الإعلان بعدما وضع برنامج الأورو-متوسطية للحقوق الخاص بفلسطين وإسرائيل والفلسطينيين، بالتعاون مع مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني التي تشاطر الشبكة نفس الرؤى، استراتيجية تهدف إلى تنظيم أنشطة للدعوة والمناصرة على نحو مستمر ومنتظم. وتواصلت الأورو-متوسطية للحقوق، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، مع واضعي السياسات ذات الصلة داخل الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به، قبل انعقاد جلسات نقاش مهمة من قبيل الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأوروبي المنعقد في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وقمته المنعقدة في 26 تشرين الأول/أكتوبر وجلسة الاستماع لنائب رئيس المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية التي احتضنها البرلمان الأوروبي يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر، حاثة إياهم على الضغط على الأطراف من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار. كما أوفدت الأورو-متوسطية للحقوق، في الفترة من 23 إلى غاية 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بعثة إلى بروكسل لتنظيم أنشطة للدعوة بالتعاون مع منظمة "معا من أجل العالمية" ومركز الميزان لحقوق الإنسان والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، بهدف الدعوة، من بين جملة أمور أخرى، إلى وقف فوري لإطلاق النار.

الهدف السياسي الرابع: تعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية

تعالج الأورو-متوسطية للحقوق أساسًا مسألة غياب الديمقراطية والحريات الأساسية في المنطقة الأورو-متوسطية من خلال ائتلافها الإقليمي "برنامج مجالات"، وكذا من خلال برامجها الوطنية في تونس والمغرب والجزائر.

مجالات 2: حوار مهيكل بين الإتحاد الأوروبي والمجتمع المدني

نشرت خمس اتفاقيات من اتفاقيات الشراكة الإطارية للفترة 2023 – 2026 التي وقّعت عليها المديرية العامة لمفاوضات سياسات الجوار والتوسع بيانًا مشتركًا يبرز أهمية مواصلة الحوار السياسي بين مؤسسات الإتحاد الأوروبي ومكونات المجتمع المدني في المنطقة، على أساس القيم المشتركة والحفاظ على الطابع الكوني لحقوق الإنسان. وشدد البيان على ضرورة إعطاء الأولوية للاعتبارات السياسية في سياق أصبحت فيه الاجتماعات الرسمية مع المؤسسات الأوروبية تأخذ منحى تقني أكثر منه سياسي. واعتمدت المفوضية الأوروبية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 المقترح الجديد الذي تقدَّمت به الاتفاقيات الخمس الإطارية للشراكة فيما يتعلق بوضع خارطة طريق لعام 2024 من أجل تبني حوار إقليمي منظَّم في بروكسل. ووضعت اتفاقيات الشراكة الإطارية خريطة طريق لحوار إقليمي أكثر فعالية لا يقتصر على تنظيم حدث كبير لمرة واحدة فقط، بل يتعداه ليؤكد على ضرورة وضع أسس حوار حقيقي وهادف يمس المسائل الحساسة في صيغة أكثر تناسبًا مع الظروف، وذلك من خلال عقد اجتماعات غير رسمية وأخرى مغلقة. وعلى خلفية الانتخابات البرلمانية المقبلة والتغييرات التي طرأت على اللجنة، يتحرك الحوار الإقليمي باتجاه تنويع الجهات المستهدفة بأنشطة الدعوة خارج نطاق المفوضية بهدف تحقيق قدر أكبر من التأثير.

تونس: الدفاع عن مبدأ المساءلة وحكم القانون

في 17 كانون الثاني/يناير 2023، ضمَّت اللجنة المدنية للدفاع عن استقلالية القضاء جهودها إلى جهود تحالف المنظمات الدولية لإصلاح القضاء من أجل إنشاء ديناميكية مشتركة. وقد شُكِّل هذا التحالف الدولي للدعوة إلى ضمان الفصل بين السلطات، في وقت تراجعت فيه الإنجازات التي تحققت في ظل دولة القانون وغابت الضمانات اللازمة لفصل السلطات. وبالتوازي مع ذلك، تأسست اللجنة المدنية للدفاع عن استقلالية القضاء خلال العزل التعسفي الذي طال 57 قاضيًا وحل المجلس الأعلى للقضاء. ونظَّمت الأورو-متوسطية للحقوق، بالتعاون مع اللجنة المدنية والائتلاف العالمي، بعثة للدعوة من أجل التوعية بضرورة ضمان استقلالية القضاء، وكذا ورشتان تهدفان لإعداد المذكرة المفاهيمية وبرنامج الندوة الدولية التي عُقدت في 20 أيار/مايو 2023

9 بما في ذلك (القسري) (https://www.alhaq.org/advocacy/21896.html)، ترحيل السكان (المجاعة) (https://www.alhaq.org/advocacy/21830.html)، استخدام (الفوسفور الأبيض في المناطق المكتظة بالسكان) https://www.hrw.org/news/2023/10/12/israel-white-phosphorus-used-gaza-leba-non

وفي 14 شباط/فبراير 2023، دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تونس إلى احترام الحقوق والحريات. وبعد مضي أسبوع، طالب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، الحكومة التونسية لفتح ذراعيها لجميع القوى الديمقراطية في البلاد. وقبِلت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، مارغريت ساترثويت، التحدث في المؤتمر الذي عقِد في 22 أذار/مارس 2023 حول استقلالية القضاء. وأصدر عضوان من أعضاء البرلمان الأوروبي بيانًا حول حالة الحقوق والحريات. وقد ساعدت كل هذه المبادرات الأورو-متوسطية للحقوق في الجهود التي تبذلها في مجال الدعوة.

وفي 20 أيار/مايو 2023، دَعتْ 37 منظمة وطنية ودولية من منظمات المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان وفاعلين في مجال استقلالية القضاء، كانوا قد اجتمعوا معًا في إطار المؤتمر، دعوا إلى احترام مبدأ سيادة القانون والديمقراطية في تونس. وأبدت 10 سفارات للاتحاد الأوروبي، بما فيها سفارات كندا والمملكة المتحدة، دعمها لهذه المجهودات من خلال مشاركة الحدث في منصاتها على شبكات التواصل الاجتماعي. كما حظي اللقاء بتغطية من لدن 40 وسيطًا من الوسائط الإعلامية المحلية والدولية.

وواصلت الأورو-متوسطية جهودها من خلال دعم المؤسسات العامة المستقلة المعنية بالرقابة في تونس (المشار إليها فيما بعد باسم "الهيئات"). واتفقت دار الكتب الوطنية ومؤسسة الأرشيف الوطني على إعداد عمل بحثي مع الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب في تونس. وفي 14 أذار/مارس 2023، اتفقت الهيئات العامة المستقلة المعنية بالنفاذ إلى المعلومات وحماية البيانات الشخصية والوقاية من التعذيب ومحاربة ظاهرة الإتجار بالبشر في أقاليم تونس اتفقت مع منظمات المجتمع المدني المحلية، على أن تكون هذه الأخيرة همزة وصل بين المواطن وهذه الهيئات في مختلف مقاطعات البلاد، هذا رغم أن الهيئات لا تملك حق قانوني في التواجد في المناطق. وتدعم هذه الجهود هدف الأورو-متوسطية للحقوق في تعزيز مبدأ الديمقراطية التشاركية والحريات العامة. والتزمت الأورو-متوسطية للحقوق بإعداد خريطة توضح توزيع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بعمل الهيئات الوطنية المستقلة. والتزمت المنظمات المعنية بعملية الجرد بأن تكون جهات تنسيق للهيئات الوطنية المستقلة في المناطق. وستتولى المنظمات الإقليمية مهمة نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تدافع عنها المؤسسات المذكورة سلفًا. كما ستسمح جهات الاتصال هذه المواطنين في المناطق على معرفة ما لهم من حقوق.

وفي 28 تموز/يوليو 2023، أطلقت الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية موقع الكتروني تشغيلي يسهل عملية نقل المعلومات ويعزز ظهورها على شبكة الإنترنت. كما يساعد هذا الموقع الكيان المذكور أعلاه على ابراز مكانتها وتعزيز نفوذها. وتعد هذه هي المرة الأولى التي تحصل فيها الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية على موقع على شبكة الإنترنت ذو مواصفات كاملة.

وفي 28 آب/أغسطس 2023، تقدَّم صحفي يعمل في نشرة الثامنة مساءً التي تبثها التلفزيون الوطني بطلب إلى الأورو-متوسطة للحقوق من أجل الحصول على الدعم التقني في إعداد تقريرين عن ظاهرة النقص في إمدادات الخبز في تونس وأزمة الشهادات المدرسية والجامعية المزورة من منظور يراعي حقوق الإنسان. ويعتبر هذا بمثابة ثمرة للدورة التدريبية للمدربين بشأن المساءلة عن الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيين، والتي نظّمت في 23 حزيران/يونيو، لتليها تقديم مساعدة مصمَّمة خصيصًا لتلائم احتياجات هؤلاء الصحفيين.

الجزائر

واصلت الأورو-متوسطية للحقوق، خلال عام 2023، تسهيل وجود فضاءات تسمح لمنظمات المجتمع الجزائري بالالتقاء والانخراط في الأنشطة المشتركة في مجال الدعوة.

وفي 25 كانون الثاني/يناير 2023، أصدر المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير ومقرر الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بيانًا مشتركًا بشأن حل جمعية "راج" (تجمع – عمل - شبيبة). وكانت الأورو-متوسطية للحقوق قد نشرت هي الأخرى بيانًا حول الوضع الذي آلت إليه جمعية "راج". وفي هذا الصدد، أطلقت الأورو-متوسطية للحقوق عدة مبادرات إعلامية.

وفي 11 أيار/مايو 2023، أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا يتناول فيه وضع حقوق الإنسان في الجزائر ويسلط الضوء على حالة الصحفي إحسان القاضي. ورأى القرار النور بعد المداخلة التي قدَّمها سعيد صالحي، وهو عضو الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان المُنحلّة وعضو الأورو-متوسطية للحقوق) في جلسة احتضنتها اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي في 21 أذار/مارس 2023. وأشار الحدث أن البرلمان الأوروبي قد اتخذ موقف من حالة حقوق الإنسان التي ما انفكت تبعث على القلق في الجزائر.

وفي 14 أيلول/سبتمبر 2023، نشرت 15 منظمة ناشطة على الصعيد الوطني والدولي بيانًا صحفيًا مشتركًا بالتزامن مع زيارة مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات إلى الجزائر في الفترة من 16 إلى غاية 25 أيلول/سبتمبر. ويعد هذا البيان المشترك بمثابة تذكير بحقيقة الوضع الراهن في البلاد ورسالة للسلطات الجزائرية من أجل حثها على الالتزام بالتوصيات التي تقدَّمت بها مكونات المجتمع المدني في أكثر من مناسبة. وكان البيان فرصة أمام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

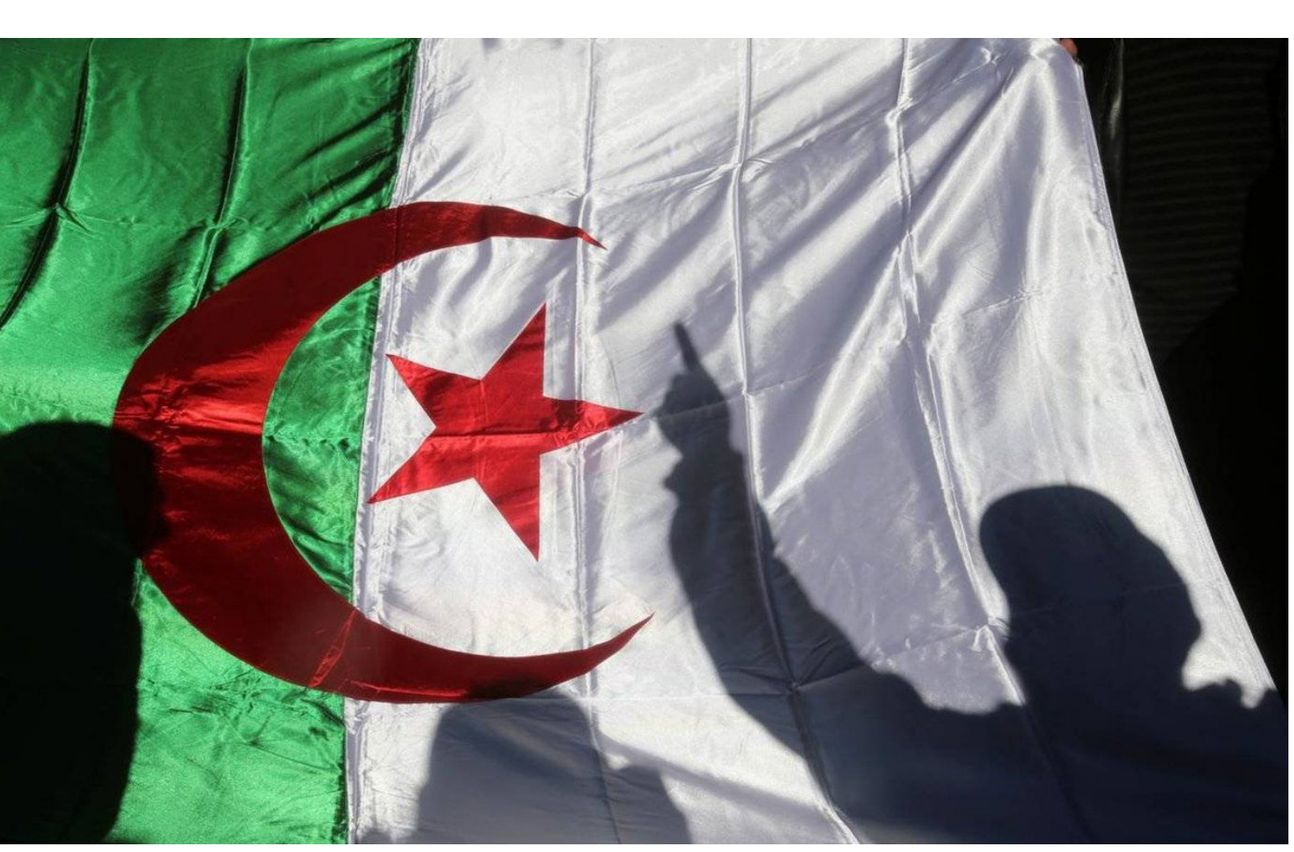

في الجزائر وفي المهجر، إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية، التي نادرًا ما تعاونت فيما بينها حول مسألة حقوق الإنسان في الجزائر. وقد أثبتت هذه المبادرة قوتها في تعزيز نفوذ منظمات المجتمع المدني، لا سيما وأنها تخاطب آلية من آليات الأمم المتحدة.

وفي تشرين الأول/نوفمبر 2023، ووافقت المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، على التقرير الذي تلقّته من الأورو-متوسطية للحقوق و11 منظمة وطنية ودولية قبيل زيارة قادتها إلى الجزائر في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وأتاحت هذه المبادرة المشتركة الفرصة أمام الأعضاء الجزائريين في مجموعة عمل الأورو-متوسطية للحقوق الخاصة بالتضامن مع الجزائر لحشد التضامن فيما بينهم، وكانت بمثابة المحك لإبراز جودة العمل الذي يضطلعون به، كما ورد في التقرير ذات الصلة الصادر عن المقررة الخاصة. وتمكّنت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 من مرافقة الناشط قدور شويشة وزوجته جميلة لوكيل والناشط سعيد بودور في أطوار محاكمتهم، وذلك خلال زيارتها إلى الجزائر. وواجه النشطاء الثلاثة تُهم زائفة على خلفية نشاطهم فيما يتعلق بميدان حقوق الإنسان، وقد عملت الأورو-متوسطية للحقوق على التحسيس بقضاياهم. وفي نهاية المطاف، برأ القضاء النشطاء الثلاثة بعد هذه المحاكمة.

المغرب

الإبداع المشترك فيما يتعلق بمشروع قانون العقوبات البديلة

في 8 حزيران/يونيو 2023، اعتمد مجلس الحكومة مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة والذي قدَّمه وزير العدل في الرباط بغية، من بين جملة أمور أخرى، معالجة مشكلة الاكتظاظ داخل السجون. وجاء تبني مشروع القانون هذا ثمرة مشاورات مشتركة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية الأخرى. وعقدت الأورو-متوسطية للحقوق جلستين لفريق عملها لإصلاح العدالة المعني بالأحكام البديلة جمعت منظمات المجتمع المدني في منطقة المغرب العربي بهدف صياغة توصيات في هذا الشأن. ومواصلة لذلك المجهود، أعدت الأورو-متوسطية للحقوق والمنظمة العضو بها، جمعية عدالة، دراسة حول "الاستثمارات المخصصة للميزانية الاجتماعية في المغرب التي تمت بصلة لمسألة المخالفات البسيطة" ومذكرة حول "الأحكام البديلة"، والتي تحتوي على توصيات تتعلق بمسألة الأحكام البديلة. وعُرِضت الدراسات والمذكرة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب والمجموعة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وتأتي كافة هذه الأنشطة في إطار الحملة الإفريقية لإلغاء تجريم المخالفات البسيطة. وكامتداد لذلك، وافقت وزارة العدل على المشاركة في تمويل ورشة تدريبية لمناقشة القانون رقم 43.22 بشأن "الأحكام البديلة"، التي احتضنتها مدينة مراكش يومي 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2023. وحضر الورشة أكثر من 100 قاضٍ ومدعٍ عام من المغرب والكويت والبحرين والسعودية.

الهدف السياسي الخامس: النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعكف الأورو-متوسطية للحقوق، من خلال عدة برامج قطرية وإقليمية، على معالجة مسألة انعدام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، فقد ركزت الشبكة جوهر العمل الذي اضطلعت به في هذا الشأن في 2023 من خلال البرنامج المواضيعي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي رأى النور منذ بضع سنوات فقط.

ن العمل على المدى الطويل لمحاسبة المؤسسات العسكرية في مصر يؤتي أُكله!

في 10 كانون الثاني/يناير 2023، أصدر صندوق النقد الدولي تقريرًا يتناول بالتفصيل الالتزامات التي تعهَّدت بها الحكومة المصرية، بما في ذلك التزامها بإنهاء الوضع الخاص الذي تحظى به الشركات المملوكة للجيش، إذ تستفيد من إعفاءات ضريبية أوسع من تلك التي تحظى بها الشركات المملوكة للدولة والوكالات. ومن بين الأعمال المنجزة في عام 2022 البيان الذي أصدرته الأورو-متوسطية للحقوق ومنظمة هيومن رايتس ووتش والمدافعين عن الحقوق المدنية ومبادرة الحرية ومعهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط ومشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يدعون فيه صندوق النقد الدولي إلى ضمان أن يساهم أي قرض جديد مع مصر في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وتعزيز استقلالية القضاء ومعالجة الفساد المستشري في البلاد وتطبيق مبدأ الشفافية، خاصة إذا تعلق الأمر بالشركات المملوكة للجيش.

الانفتاح على فاعلين جدد: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

شارك 7 أعضاء من فريق العمل المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وهم: الفضاء الجمعوي ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية والمركز اللبناني لحقوق الإنسان والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب والمركز الوطني للتعاون التنموي (CNCD-11.11.11) ومركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية ومنصة العدالة الاجتماعية) في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي احتضنتها مدينة مراكش في الفترة من 13 إلى غاية 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023. واستفادت الأورو-متوسطية للحقوق من الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقدة في مراكش، التي تعتبر السبيل الرئيسي أمام مكونات المجتمع المدني وبقية أصحاب المصلحة للتفاعل مع هاتين الهيئتين العالميتين. وقد كانت هذه المرة الأولى من نوعها التي تحتضن فيها منطقة شمال إفريقيا اجتماعات كهذه. وتمكن الأعضاء من الوصول إلى منصة جديدة تساعدهم على إيصال رسائلهم فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويعد هذا عامل أساسي شجع الأورو-متوسطية للحقوق في محاولاتها لتحقيق الهدف متوسط الأجل للبرنامج المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتمثل في تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورو-متوسطية على رصد حالة حقوق الإنسان والتفاعل مع المؤسسات المالية الدولية.

وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شاركت المنظمات الأعضاء في حلقة نقاش شاملة لعدة مناطق لتبادل وجهات النظر مع منظمات من أمريكا اللاتينية مثل مركز دراسات القانون والعدالة والمجتمع ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومركز الدراسات الاجتماعية والقانونية حول مسألة حقوق الإنسان والسياسات الضريبية. ونظِّمت جلسة النقاش خلال أشغال اجتماع فريق العمل في مدينة الدار البيضاء. ويحظى ائتلاف منظمات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية[10] باعتراف واسع النطاق بوصفه حركة رائدة في المجتمع المدني، إذ تمكَّن من احداث تغييرات في عملية رسم السياسات الضريبية على مستوى بلدان أمريكا اللاتينية من أجل التقدم في وضع جدول أعمال للنهوض بملف حقوق الإنسان. وأتاح تبادل وجهات النظر بين ممثلي هذا الائتلاف وأعضاء فريق العمل المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفرصة لمناقشة الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومواجهة التحديات المحدَّدة جغرافيًا التي ينبغي أخذها بالحسبان، بما في ذلك، على سبيل المثال، غياب الأنظمة الديمقراطية وتقلص الفضاء المدني. ومواصلة لهذه المجهودات، أطلعت منصة العدالة الاجتماعية والمركز اللبناني لحقوق الإنسان، في لقاء نظِّم في مكان انعقاد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مراكش، أطلعتا وفد إسبانيا بتوصيات تتعلق بضمان التقيد بمعايير حقوق الإنسان في الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في سياساتها تجاه الدول.

10 (/https://www.cesr.org/principles-human-rights-fiscal-policy)

الإبداع المشترك فيما يتعلق بتمكين المرأة اقتصاديًا في تونس

في 11 شباط/فبراير 2023، شارك 19 شخصية تمثل السلطات المحلية و9 جمعيات محلية في مدينة توزر في وضع إطار لتحديد مفهوم العنف الاقتصادي في منطقة توزر، مما يؤكد على الأهمية التي تكتسيها مكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس. وتمكَّنت السلطات المحلية ومكونات المجتمع المدني من تحديد ضروب العنف الاقتصادي الممارس في حق النساء في منطقة توزر، متفقين على أن العاملات في قطاع الزراعة هنَّ أكثر من يتعرض لهذا الصنف من العنف. ثمَّ إن الإطار المفاهيمي، الذي عكفت جميع المصالح الجهوية ذات الصلة (مصلحة الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة والصحة والوكالة التونسية للتكوين المهني) ومنظمات المجتمع المدني المحلية على مناقشته وصياغة محتواه، يسلط الضوء على أشكال شتَّى من الاستغلال والتمييز والعنف. وشدد المشاركون في صياغة الإطار المفاهيمي على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة العنف الذي تتعرض له المرأة في مكان العمل. وتناولت 15 وسيلة إعلامية محلية مكتوبة ومسموعة الطاولة المستديرة التي احتضنتها مدينة توزر حول موضوع "العنف الاقتصادي ضد المرأة في المناطق الريفية: بين ما يفرضه واقع الحال وما يقتضيه القانون". وكانت الوكالة السويسرية للتعاون في تونس قد بثَّت فيديو، في 8 كانون الأول/ديسمبر 2023 بمناسبة حملة أيام النشاط ضد العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، فيديو تسلط فيه الضوء على التغييرات التي أثرت في حياة النساء ضحايا عمليات العنف، وهنَّ الفئة التي يستهدفها مشروع "دعم مكافحة العنف ضد المرأة". ويركز هذا المشروع على مسألة تمكين النساء في الحياة الاقتصادية.

التعميم

تبنَّت الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق في عام 2022 إستراتيجية تهدف إلى تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في جميع برامجها وأنشطتها وأعلنت عن خارطة طريق لتنفيذها. وفي عام 2023، اجتمعت جهة الاتصال الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي لمختلف مجموعات العمل من أجل تنظيم ورشات تدريبية وإدراج المساءلة عن مراعاة النوع الاجتماعي في نظامنا للتخطيط والرصد والتقييم التعلم.

وتتواصل إلى حد اللحظة المناقشات حول السبل الكفيلة بضمان مراعاة قضايا الشباب. وفيما يخص الجهود المبذولة من أجل ضمان إدماج الشباب، تحقَّق ما يلي: انتخبت شبكة حوار الجيل الجديد ممثلين إثنين عنها من أصل ثمانية في "مجلس الشباب" خلال الاجتماع الذي احتضنته مدينة الحمامات التونسية في الفترة من 20 إلى غاية 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبين شهري حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر، شارك 80 عضوًا من أعضاء شبكة حوار الجيل الجديد، تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، 15 اجتماعًا عبر شبكة الإنترنت، والذي مكنهم من تحديد قضايا الشباب التي تتصل بمسائل النوع الاجتماعي وملف الهجرة وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع. وتمكَّن الحاضرون من ترجمة هذه المسائل إلى مبادرات عملية مبينة في خارطة طريق، وذلك عن طريق التفكير المستمر والتأمل في مخرجات الاجتماعات الإقليمية ومتابعة مدى تنفيذها من خلال جلسات عبر شبكة الإنترنت.

وفي 18 أذار/مارس، قدَّمت مجموعة من الشباب دليلاً دراسيًا من إعداد 6 شبان يحدِّد المشاكل التي تكتنف الحصول على الإقامة في تونس والصعوبات التي تحول دون ذلك. وقد كانت هذه الدراسة بمثابة البداية أمام الشباب الحاضرين، والبالغ عددهم 18 شابًا، من أجل التفكير في جوهر هذه المسائل وإعداد توصيات تروم تحسين الإطار القانوني للحصول على حق الإقامة.

إن نسبة 20% من المشاركين البالغ عددهم 55 شخصًا في ندوة منطقتي المشرق والمغرب العربي، المنعقدة في 6 أيار/مايو 2023 في الرباط، حول القوانين التي تكرس التمييز بين المرأة والرجل هم من الممثلين لمنظمات المجتمع المدني، الذي لا تتعدى أعمارهم 35 سنة.

وفي 18 أذار/مارس 2023، شرع 10 شبان أعضاء في جمعية متطوعون بوعرادة في الإصغاء إلى انشغالات النساء داخل العيادات القانونية التي خصَّصتها الجمعية لضحايا العنف من النساء.

التركيز على الجانب الجيوسياسي

ترمي استراتيجية الأورو-متوسطية للحقوق للفترة 2022 – 2024 إلى الحفاظ على المكانة التي تحظى بها الشبكة في شمال إفريقيا وتوطيد منزلتها في الشرق الأوسط، ناهيك عن تعزيز قدرتها على التأثير على السياسات التي تبناها الدول الأوروبية وبقية الدول الأجنبية تجاه المنطقتين (أي منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). فقد تمكنَّا من صيانة المكاسب التي حقَّقناها في تونس خلال عام 2023 (من حيث التأثير والأنشطة والموظفين)، وعزَّزنا حضورنا في الأوساط المغربية من خلال إضافة شخص مكلف بتنسيق عمل البرنامج المواضيعي إلى الطاقم العامل هناك.

وعيَّنت الشبكة رئيسًا جديدًا على رأس برامجها الخاصة بالشرق الأوسط واستقدمته إلى بيروت، على إثر قرار للجنة التنفيذية بخلق تواجد فعلي للشبكة في المشهد اللبناني. وتخطط الشبكة لتوظيف المزيد من الأشخاص في عام 2024. ويزاول حاليًا أعضاء طاقمنا عمله الإداري بصفتهم موظفي مشاريع في مكاتب تابعة للمنظمات الأعضاء والشركاء.

الأهداف التنظيمية

المقدمة

يتوقف نجاح الأورو-متوسطية للحقوق في تحقيق أهدافها السياسية على قدرتنا في جميع منظمات المجتمع بعضها ببعض وتقوية قدراتها في مجال الدعوة والسماح لها بتحقيق تقدم إيجابي. وتهدف الأورو-متوسطية للحقوق من خلال تبني الأهداف التنظيمية الواردة أدناه إلى تحسين قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة من البرامج وتنفيذ العمليات الضرورية في هذا الشأن.

وتتيح لنا الأهداف التنظيمية الخمسة، الواردة في الاستراتيجية الخاصة بالفترة 2022 – 2027، ضمان مزيد من الكفاءة في عملنا وتكفل للشبكة تعزيز قدرتها على الصمود في المدى الطويل من الناحية البشرية والمالية والبيئية. وتظهر النتائج الواردة أدناه أهم الإنجازات التي حققتها الأورو-متوسطية للحقوق في الميدان التنظيمي خلال عام 2023.

الهدف التنظيمي الأول: تفعيل قاعدة الأعضاء

أنهت الأورو-متوسطية للحقوق في عام 2023 إعداد مسح شامل لقاعدة الأعضاء الخاصة بها. ولقيت الخطوة استحسان أعضاء الشبكة، الذين انخرطوا بنشاط في هذه العملية. ومن بين الدروس العامة المستخلصة من الدراسة أن أولويات الأعضاء وعملهم أصبح الآن يتماشى تماشيًا تامًا مع الاستراتيجية التي رسمتها الأورو-متوسطية للحقوق والأولويات التي وضعتها نصب عينها. ومن بين النقاط الأخرى التي نريد الإشارة إليها أن أعضاء الأورو-متوسطية للحقوق أبانوا عن استعداد وحرص على المساهمة في الأنشطة التي تضطلع بها الشبكة. ومع أن الدراسة قدمت توصيات خاصة فيما يتعلق بعملية التحاق الموظفين الجدد بالعمل داخل الشبكة والتواصل مع أعضائها، إلا أنها عجزت عن تقديم توصيات واضحة إزاء السبل المتاحة أمام الأورو-متوسطية للحقوق لإدارة تطور قاعدة أعضائها. وتأسست فرقة عمل معنية بالعضوية وأُعيد تكليفها بصياغة مثل تلك التوصيات، وذلك استجابة لتوصية صادرة عن اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق. وسوف تُدرج هذه التوصيات في الاستراتيجية المنقَّحة أو المعدَّلة الخاصة بالفترة 2025 – 2027، التي ستعرض على دورة الجمعية العامة للشبكة المزمع عقدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024. ومن المتوخى أن تفسح هذه الخطة الطريق أمام وضع خطة عمل ملموسة تهدف لتوسيع دائرة العضوية بعد انقضاء اجتماع الجمعية العامة.

وعملت الأورو-متوسطية للحقوق في عام 2023 على زيادة حضور الشباب ومشاركته في أنشطتها. وحرصت الشبكة خلال عام 2023 على أن تضم كل مجموعة عمل من مجموعات العمل التابعة لها في عضويتها شابين على الأقل، كما انكبت على وضع استراتيجية لتعميم هموم الشباب ومشاغله. وتنتهج الأورو-متوسطية للحقوق نظام التخطيط والرصد والتقييم والتعلم بغية يقاس مدى مشاركة الشباب في أنشطتها. وكانت الشبكة قد أطلقت مشروع تجريبي خاص بالشباب في عام 2023 تحت شعار "الشباب والديمقراطية"، الذي نجح في استقطاب الشباب التونسي في المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بمسألة حقوق الإنسان والديمقراطية.

الهدف التنظيمي الثاني: تعزيز مكانة الشبكة وزيادة نفوذها

واعتمدت الأورو-متوسطية للحقوق هويتها المرئية الجديدة اعتمادًا كاملاً خلال عام 2023 ونجحت في تطبيق استراتيجيتها الرامية إلى تطوير موقعها على شبكة الإنترنت وتحديث قاعدة أعضائها، تكملة للعمل الذي بدأ في السنة التي سبقت. وعلى مدار الارباع الثلاثة الأولى من عام 2023، عكف القسم المعني بالدعوة على مساعدة برامج الشبكة إلى حد كبير من أجل انجاز المراحل الرئيسية المبرمجة خلال العام. ونتج عن ذلك أن نجح قسم الدعوة إلى حد كبير في تحقيق المعالم الكبرى للبرنامج، من خلال مداخلات قدَّمتها شخصيات سياسية باسم الأورو-متوسطية للحقوق في 7 أحداث على الأقل احتضنها المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. وبالتوازي مع ذلك، حظي أفراد الطاقم بتدريب في مختلف جوانب الممارسات المتعلقة بمجال الدعوة، بما فيها تشكيل البعثات المعنية بمجال الدعوة باتجاه أو تصميم أنشطة للدعوة خاصة بمؤسسات بعينها من المؤسسات المالية الدولية.

إن قدرة الأورو-متوسطية للحقوق على تحديد خطط قابلة للتنفيذ هي من بين أبرز الأمور التي تحقَّقت. وقد أدى وجود قوة عاملة مهيكلة من مختلف الفئات في القسم المكلف بالدعوة وشبكة، تزداد متانة يومًا بعد يوم، لها شركاء داخل المؤسسات المستهدفة بالدعوة وفي محيطها أدى إلى احراز تقدم صوب تحقيق أهداف المشروع.

الهدف التنظيمي الثالث: تقليص البصمة الكربونية

وضعت الأورو-متوسطية للحقوق قاعدة مرجعية لمؤشرات الأداء الرئيسية. وأرجأت الشبكة إطلاق سياسة جديدة للمشتريات وتجريب تطبيقها، والتي تشمل مراعاة تقليص البصمة الكربونية، إلى عام 2024 بعدما كان من المقرر اطلاقها في أواخر عام 2023، بعد أن تقلّصت الموارد الموجهة لدعم البرامج والنهوض بالإدارة بسبب تداعيات الحرب في غزة. وستعيد الأورو-متوسطية للحقوق تشكيل فريق عمل معني بمسائل المناخ في عام 2024 وتخطط لإجراء دراسة استقصائية بين أوساط الأعضاء لمعرفة المبادرات التي بحوزتهم للحد من انبعاثات الكربون خلال عامي 2024 و2025.

الهدف التنظيمي الرابع: تحسين إدارة الموارد المالية وتنويعها لتحقيق الاستدامة

تم وضع اللبنة الأساسية لبنية حشد التمويل في الأورو-متوسطية للحقوق، ويشمل ذلك وثائق وأدلة عملية وأدوات وغيرها، ومع هذا فلا بد من الشروع في الحوار وتعزيزه بين بنية جمع التبرعات وبرامج بحد ذاتها. وقد تمكنت الشبكة من تأمين 60% من التمويل المخصص لموازنتها للفترة 2025-2027. ولم يقدم مدقّقو الحسابات تعليقات على تقارير مراجعة الحسابات. ويحدث هذا في ظل عدم تبني استراتيجية تعبئة الموارد. كما أُدرج المقترح، الذي ما يزال في قيد التهيئة، ضمن نظام التخطيط والرصد والتقييم والتعلم من أجل تعزيز إدماج هذا المقترح في عملية تنفيذ البرامج والحصول على الهبات وإدارة المالية العامة. بيد أننا لم نتكمن من تأمين منح أساسية جديدة. وفلاً عما ذكر سلفًا، فقد قررت اللجنة التنفيذية صرف أجزاء كبيرة من رأس مالها لعام 2023 في حماية الموظفين من أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم والمساعدة على التعامل مع التقلبات غير المواتية في أسعار صرف العملات. ولمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة القسم الخاص بالنتائج المالية أدناه.

الهدف التنظيمي الخامس: النهوض ببرامج التعليم الداخلي

واصلت الأورو-متوسطية للحقوق تنفيذ خطة أنشطتها (ما يسمى بـ "خريطة الطريق" بشأن كيفية تنفيذ استراتيجيتها) في عام 2023، وتمكنت من إدراج هذه الخطة إدراجًا تامًا ضمن نظامها للتخطيط والرصد والتقييم والتعلم، مما أتاح تحقيق قدر أكبر من الانسجام في عملية اجراء التقييم وإعداد التقارير.

وقد خضع برنامج المراقبة في نظام التخطيط والرصد والتقييم والتعلم للتحديث والتطوير، واستخدمه جميع أفراد الطاقم تقريبًا في مختلف مراحل تطبيق نظام التخطيط والرصد والتقييم والتعلم، بما في ذلك برنامج التخطيط المنصوص عليه في الميزانية. وطرأت تحسينات على عملية تحديد النتائج والمخرجات، وعملية "صنع المعنى" التي أُجريت بغية تحليل كيفية تحقيق النتائج وما الهدف المرجو منها، من أجل استخدام تقنية التعلم من أجل التخطيط.

وفي مطلع عام 2023، شارك عدد من الموظفين في ورشة تدريبية حول إدارة المشاريع، والتي تهدف إلى بلورة فهم منسجم وموحد لعملية إدارة المشاريع وتنفيذها من زاوية الأورو-متوسطية للحقوق.

قائمة الأعضاء

الأعضاء المنتظمون

الجزائر: النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية • تجمع عائلات المفقودين في الجزائر • الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. **بلجيكا**: المركز الوطني للتعاون التنموي (CNCD-11.11.11). **بلغاريا**: مركز المساعدة القانونية – صوت في بلغاريا. **قبرص**: منظمة العمل من أجل المساواة والدعم ومكافحة العنصرية • المعهد المتوسطي لدراسات النوع الاجتماعي. **كرواتيا**: مركز دراسات السلام. **جمهورية التشيك**: منظمة الناس في حاجة **الدنمارك**: المركز الدنماركي للبحوث حول المرأة والنوع الاجتماعي (كفينفو) • معهد الكرامة الدنماركي لمناهضة التعذيب • المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. **مصر**: مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف • مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية • المنتدى المصري لحقوق الإنسان • مؤسسة المرأة الجديدة. **فنلندا**: معهد تامبيري لأبحاث السلام. **فرنسا**: رابطة التدريس • الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان. **اليونان**: المجلس اليوناني للاجئين • اللجنة اليونانية للتضامن الديمقراطي الدولي. **أيرلندا**: مبادرة 80:20 للتعليم والعمل من أجل عالم أفضل. **إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة**: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي • مؤسسة الحق • مركز الميزان لحقوق الإنسان • اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل • عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل • مركز بتسيلم • كيان – تنظيم نسوي • المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان **إيطاليا**: المجلس الإيطالي للاجئين • جمعية الأنشطة الترفيهية والثقافية الإيطالية. **الأردن**: ميزان للقانون • جمعية معهد تضامن النساء الأردني • النهضة العربية للديمقراطية والتنمية. **لبنان**: ألف - تحرك من أجل حقوق الإنسان • حركة مناهضة العنصرية • المركز اللبناني لحقوق الإنسان • المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان. **المغرب/الصحراء الغربية**: جمعية عدالة • المنظمة المغربية لحقوق الإنسان • الفضاء الجمعوي • الجمعية المغربية لحقوق الإنسان • الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب. **البرتغال**: الرابطة البرتغالية لحقوق الإنسان (سيفيتاس). **إسبانيا**: اللجنة الإسبانية لمساعدة اللاجئين • معهد كاتالونيا لحقوق الإنسان • اتحاد جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها • جمعية الأممية النسوية للتضامن. **السويد**: مؤسسة كفينا تيل كفينا **سوريا**: مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان • المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. **تونس**: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية • لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس • الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان • الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات • اتحاد التونسيين من أجل المواطنة بين الضفتين. **تركيا**: جمعية المواطنين • جمعية حقوق الإنسان. **المملكة المتحدة**: مجموعة المحامين الدولية لحقوق الإنسان • لجنة حقوق الإنسان التابعة لنقابة المحامين في إنجلترا وويلز. | **الأعضاء الإقليميون**: المعهد العربي لحقوق الإنسان • مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان • منظمة مساعدة لاجئي أفريقيا والشرق الأوسط • الرابطة الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان • الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان • مؤسسة جمعية مواطني منطقة المتوسط.

الأعضاء المنتسبون

منظمة العفو الدولية • جمعية منع التعذيب • الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان • منظمة هيومن رايتس ووتش • لجنة هلسنكي النرويجية • المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب • رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

الأعضاء الفخريون

ميشال توبيانا (الرئيس الفخري بين عامي 1951 و2021) • كامل الجندوبي (الرئيس الفخري) • ماري لافرينتيادو • إيمرا سيهانليوغلو • لون ليندهولت • إيفا نورستروم • إيان بيرن • ثيوكاريس بابامارغاريس • إدريس اليزمي • بهي الدين حسن • أنيت جونيمان • سميرة طراد • كريستينا ميركل • مجيد بن شيخ • خميس الشمري • جورج عساف • آنا بوزو كورتي • ميساء زوروب.

اللجنة التنفيذية

يُنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل الجمعية العامة في اجتماعاتها التي تُعقد كل ثلاث سنوات. وتتألف اللجنة التنفيذية من اثني عشر فرداً يمثلون المنظمات الأعضاء العادية في الشبكة، بما في ذلك الرئيس. تتسم اللجنة التنفيذية بالتوازن بين الشمال والجنوب والشرق وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين. تستمر عضوية اللجنة التنفيذية حتى انعقاد الجمعية العامة العادية التالية.

تتألف اللجنة التنفيذية للفترة 2021-2024 من:

وديع الأسمر، رئيس
الأمين العام لحركة سوليدا (دعم اللبنانيين المعتقلين تعسفيا) ورئيس المركز اللبناني لحقوق الإنسان
وديع الأسمر هو أيضًا أحد مؤسسي الحركة الاجتماعية اللبنانية #طلعت_ريحتكم.

ثيودورا كريستو، نائب الرئيس
عضو تنفيذي في لجنة نقابة المحامين لحقوق الإنسان في إنجلترا وويلز. ثيودورا كريستو محامٍ ومدرس أكاديمي في كلية لندن للاقتصاد وجامعة كوين ماري في لندن. مجالات خبرتها الأساسية هي حقوق الإنسان والقانون الدولي والمقارن.

معتز الفجيري، أمين صندوق
عضو مجلس إدارة معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، والمؤسس المشارك ورئيس المنتدى المصري لحقوق الإنسان. وقد مثّل سابقًا المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بما في ذلك المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) وفرونت لاين ديفندرز. يعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا ورئيسًا لبرنامج حقوق الإنسان في معهد الدوحة للدراسات العليا.

لبنى دواني، مرجع تعميم مراعاة المنظور الجنساني
أمين عام جمعية ميزان للمحاماة الأردنية. لبنى دواني هي أيضًا مستشارة قانونية وعضو مجلس إدارة جمعية التنمية الأسرية. منذ التسعينيات ، شاركت في تأسيس عدد من المنظمات غير الحكومية في الأردن لمكافحة العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

جورجيو كاراتشولو،
التحق جورجيو ، المحامي بالتدريب ، بالبرنامج الإقليمي العربي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد دراسته في برنامج EMA لحقوق الإنسان في البندقية. بعد بعض الوقت من العمل في تنسيق أنشطة المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انضم إلى معهد الكرامة الدنماركي لمناهضة التعذيب في عام 2012 كمدير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

منية بن جمعة،
أستاذة القانون بجامعة قرطاج ، ترأست الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات من 2016 إلى 2018. شاركت في المجموعة الأولى من الخبراء المكلفين بصياغة مشروع قانون القضاء على العنف ضد المرأة، الذي اعتمده البرلمان التونسي عام 2017.

ماري كريستين فيرجيات،
تلتزم ماري كريستين فيرجيات بحقوق الإنسان منذ عام 1983 داخل الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، حيث تشغل حاليًا منصب نائب الرئيس المسؤول عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الهجرة. كانت عضوًا في البرلمان الأوروبي (GUE) من 2009 إلى 2019 وكانت عضوًا في لجنة الحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان ووفد الاتحاد الأوروبي/المغرب العربي.

ديليانا جيتيفا،
ديليانا جيتيفا محامية في "مركز المساعدة القانونية - الصوت في بلغاريا". تشارك بنشاط في تقديم المشورة والتقاضي وتمثيل طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين أمام السلطات الإدارية والمحاكم في بلغاريا وأوروبا.

جيانلوكا مينغوزي،
مهندس معماري، عضو في رئاسة ورئيس شبكات التضامن الدولي لـ ARCI (الجمعية الإيطالية للترفيه الثقافي)، ورئيس ARCS (ARCI Culture Solidali)، المنظمة غير الحكومية التابعة لـ ARCI)، وعضو مجلس إدارة منتدى القطاع الثالث الإيطالي. ينشط في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والتعاون الإنمائي الدولي. كما يعمل جيانلوكا أيضا في مجال حماية التراث التاريخي والأثري في مناطق الحروب.

توني دالي،
منسق المنظمة غير الحكومية EDUCING AND ACTING FOR BETTER WORLD 80:20 ومقرها أيرلندا ، ومدير برنامج DEVELOPMENTEDUCATION.IE كونسورتيوم وعضو مجلس إدارة FAIRTRADE IRELAND. يقوم توني بتدريس ودعم التربية الشعبية حول التنمية البشرية وحقوق الإنسان والمواطنة النشطة.

جميلة سيوري،
المحامي ورئيس الجمعية المغربية عدالة - العدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة. جميلة السيوري هي أيضا عضوة في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (OMDH) والمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان

حمدي شقورة،
نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشؤون البرامج. مجال خبرته الرئيسي هو التنمية الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية.

السكرتارية

يتولى المدير التنفيذي إدارة وتنظيم السكرتارية. وهي تستمد سلطاتها في اتخاذ القرارات من التفويض الممنوح للمدير التنفيذي من قبل الجمعية العامة كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للشبكة.

يكلف المدير التنفيذي موظفي السكرتارية بمهمة وضع القرارات السياسية والمالية والتنظيمية التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة التنفيذية حيز التنفيذ، وخاصة تلك التي صوّتت عليها الجمعية العامة الاستراتيجية.

لمحة عامة
عن الوضع المالي

%	باليورو	***النُّهج المواضيعية***
5,4%	247.743	حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين
0,0%	0	تقلص الفضاءات
9,1%	418.513	الهجرة
3,7%	171.027	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
18,0%	830.329	الحوار
36,2%	**1.667.612**	**مجموع الأنشطة الإقليمية**
		النُّهج القطرية
12,8%	590.669	تونس
0,5%	24.589	الجزائر
5,3%	245.248	مصر
2,2%	101.979	فلسطين وإسرائيل والفلسطينيين
1,2%	53.367	المغرب
6,2%	284.173	تركيا
28,2%	**1.300.025**	**مجموع الأنطشة الخاصة بكل بلد**
		أأنشطة أخرى
6,5%	300.198	الدعوة والتدريب
1,0%	44.079	مراقبة سير البرامج وتقييمها
8,0%	368.260	الاتصالات
4,3%	197.580	الهيئات التنفيذية
3,8%	175.686	حشد التمويل
0,5%	24.128	الموارد البشرية
24,1%	**1.109.931**	**مجموع الأنشطة الأخرى**
88,5%	**4.077.568**	**مجموع الأنشطة**
11,5%	532.070	الإدارة (بما فيها الدخل المالي / المصاريف)
0,0%	0	منحة فرعية للمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (بموجب المنحة السابقة المقدمة من الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي)
100,0%	**4.609.638**	**مجموع نفقات التشغيل**

الأنشطة الإقليمية	36,2%
الأنشطة الخاصة بكل بلد	28,2%
أنشطة أخرى	24,1%
منحة فرعية للمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (بموجب المنحة السابقة المقدمة من الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي)	0,0%
الإدارة (بما فيها الدخل / المصاريف)	11,5%

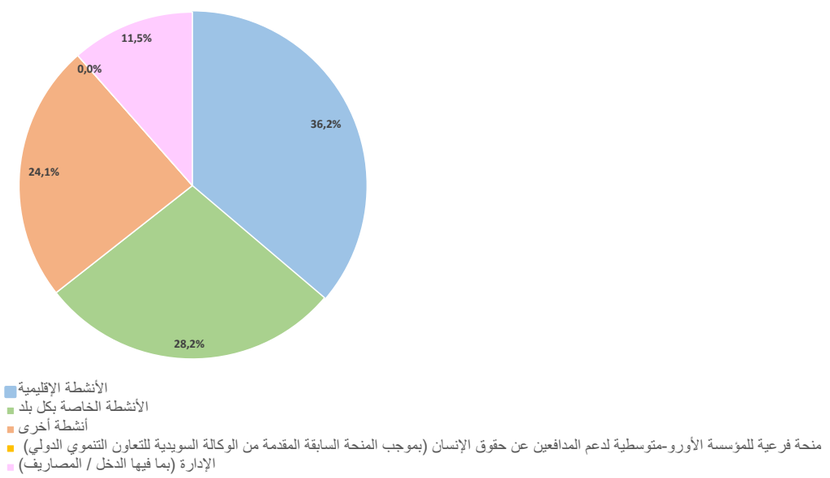

المانحون

كنيسة السويد ACT

الصندوق الأوروبي للذكاء الاصطناعي / شبكة المؤسسات الأوروبية

الاتحاد الأوروبي

برنامج الشراكة الدنماركية العربية - وزارة الخارجية الدنماركية

Fondation de France

مؤسسة هاينريش بول

وزارة الخارجية النرويجية

مؤسسات المجتمع المفتوح

الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)

الثقة سيغريد راوزينج

الاتحاد السويسري

Vestergade 16, 2nd floor DK-1456
Copenhagen K Denmark.

tel +32 2 540 86 47
mail information@euromedrights.net